تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء:

وضع اللاجئات السـوريات في العراق

هيئـة الأمم المتحدة للمرأة

عن الدراسة

أُجريت هذه الدراسة بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية؛ حيث أُجريت الأبحاث في اواخر عام 2017 وأوائل عام 2018.

عن المؤلف

قامت شركة إبسوس IPSOS العالمية بكتابة هذا التقرير.

تحرير: راتشيل دور-ويكس (مستشار، السلام والأمن والعمل الإنساني، هيئة الأمم المتحدة للمرأة - المكتب الإقليمي للدول العربية)

تصميم: dammsavage studio

أُعِد هذا التقرير بتمويل سخي من حكومة اليابان. وهو واحد من ثلاثة تقارير تتناول وضع اللاجئات السوريات تحت العناوين التالية: مسارات مختلفة، واقع واحد: فهم تأثير اللجوء على النساء السوريات المقيمات في العراق والأردن ولبنان؛ تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء: وضع اللاجئات السوريات في لبنان؛ تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء: وضع اللاجئات السوريات في الأردن.

الاقتباس المقترح:

شركة «إبسوس»، (2018)، تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء: وضع اللاجئات السوريات في العراق؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

ISBN-13: 978-1-63214-150-7

© 2018 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

دراسة بحثية

تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء:

وضع اللاجئات السـوريات في العراق

هيئة الأمم المتحدة للمرأة – المكتب الإقليمي للدول العربية
القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني 2018

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المحتويات

ملخص تنفيذي 3

نظرة عامة على الأزمة السورية في العراق 7

نظرة عامة على النساء المشارِكات في هذه الدراسة 9

التوظيف والأمن الاقتصادي وكفالة سُبل العيش 14

دور المرأة في الأسرة المعيشية والمجتمع 24

العقبات التي تحول دون الوصول إلى عوامل التمكين المحتَملة 37

مصادر المعلومات حول الموارد والخدمات الإنسانية 40

قطاع الرعاية الصحية 41

الخلاصة 43

ملخص تنفيذي

ينحدر أغلب السوريين الذين يلتمسون اللجوء في العراق من أصول كردية (97%)[1] ويقيمون في إقليم كردستان العراق. وبالإضافة إلى اللاجئين السوريين، يستضيف إقليم كردستان أيضًا 249,641 شخصًا يمثّلون 61% من النازحين في العراق والبالغ عددهم 1,8 مليون شخصًا[3]، مما يضع ضغوطًا هائلة على البنية التحتية والإدارة المحلية. ورغم الخطوات التي اتخذتها حكومة إقليم كردستان نحو إدماج اللاجئين السوريين، مثل السماح لهم بالعمل والحصول على التعليم والتنقل بحرية داخل الإقليم، فهم ما زالوا يواجهون صعوبات اجتماعية واقتصادية نتيجة لوضعهم كلاجئين.

وتشير أحدث الأرقام إلى أن ما يقرب من نصف اللاجئين السوريين المسجلين في إقليم كردستان العراق (47%) هم من الإناث،[4] ويزيد التمييز وعدم المساواة بين الجنسين من احتمالات تعرضهن لخطر العنف والاستغلال، ويتفاقم هذا الأمر بسبب التحول في الأدوار المبنية على النوع الاجتماعي وظروف اللجوء. وفي هذا السياق، سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تقييم أثر الأزمة السورية على نحو يراعي النوع الاجتماعي، وإلقاء نظرة على وضع النساء والفتيات اللاجئات في إقليم كردستان، مع التركيز على فهم الطبيعة المتغيرة لديناميات النوع الاجتماعي وأدوار المرأة ومسؤولياتها وخبراتها في مجال المساعدات الإنسانية ووصولها إليها وتجاربها مع العنف. وباستخدام المعلومات التي تم جمعها من 500 رد على الاستقصاء وخمس مقابلات معمقة أجريت جميعها مع اللاجئات السوريات، يسلط هذا التقرير الضوء على وضع النساء والفتيات اللواتي يعشن كلاجئات في العراق.

وكانت 78% من النساء اللائي تمت مقابلتهن في هذه الدراسة تحملن تصريح إقامة كردي، مما يتيح لهن العمل بشكل قانوني، وحرية التنقل، والحصول على وثائق مدنية مهمة (مثل شهادات الزواج والميلاد)[5] في إقليم كردستان العراق. وقد أُشير إلى انعدام الأمن الاقتصادي باعتباره الشاغل الرئيسي لجميع النساء تقريبًا في هذه الدراسة (82%). وأفادت أكثر من نصفهن (57%) بأنهن لا يملكن ما يكفي من المال للعيش، فيما أشارت 34% منهن إلى أن عمل أفراد أسرهن المعيشية في وظائف مؤقتة أو تعاقدية هي المصدر الأساسي لدخل الأسرة، وأشارت 30% منهن إلى اشتغالهن بأعمال عارضة خارج القطاع الزراعي. وأفادت 4% فقط من النساء بعملهن بدوام كامل أو جزئي أو مؤقت على الرغم من أن نحو ربعهن أعربن عن رغبتهن في العمل من أجل المساهمة في دخل الأسرة. ويبدو أن ثمّة علاقة بين الدخل وحيازة تصريح الإقامة الكردي، حيث تزيد احتمالات حصول الأشخاص الأكثر فقراً (الذين يقل دخلهم عن 350,000 دينار عراقي شهرياً) على تصريح إقامة (65%) عن الأشخاص الأعلى دخلاً (90%).

وذكرت 15% من النساء إنهن كن يعيلن أسرهن. وقد جنحت تلك النساء إلى الإبلاغ عن عمل أحد أفراد أسرهن بشكل مؤقت أو تعاقدي كمصدر رئيسي للدخل الأسري، كما كن الأكثر حظًّا في الحصول على عمل

1 Syria Regional Refugee Response, Inter-agency Information Sharing Portal. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176. Note this number represents the number of refugees registered with UNHCR.

2 Syria Regional Refugee Response, Inter-agency Information Sharing Portal. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176. Note this number represents the number of refugees registered with UNHCR.

3 UN Population Fund (UNFPA), "Women and Girls in the Syria Crisis: UNFPA Response, Facts and Figures," March 2015, 11. http://www.unfpa.org/resources/women-and-girls-syria-crisis-unfpa-response-facts-and-figures

4 UNHCR, Syria Regional Refugee Response Inter-agency Information Sharing Portal: Regional Overview.

5 REACH, "Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Residing in Camps, March 2015," http://www.reachresource centre.info/system/files resource-documents/reach_irq_msna_of_sian_refugees_in_camps_march2015_3.pdf,40.

بدوام كامل عن النساء في الأسر التي يعيلها رجال. وعلاوة على ذلك، كانت النساء العاملات أكثر ميلاً للإبلاغ عن انخفاض دخل الأسرة عن النساء غير العاملات؛ مما يشير إلى أن طبيعة العمل المتاح للاجئين تتميز بالعمالة الناقصة.

وعلى الرغم من هذه العوامل، فقد أشار عدد قليل للغاية من النساء إلى تلقيهن مساعدة مالية، باستثناء النساء في مخيم دوميز 1 اللواتي أبلغن عن تلقيهن مستويات عالية من المساعدة. وقالت النساء أيضًا إن المساعدات التي تلقينها كانت غير منتظمة وليست كبيرة، فيما أشارت قلة منهن إلى أنهن لم يتلقين المساعدة إلا عند وصولهن إلى العراق ولا شيء بعد ذلك. وأبلغ ما يقرب من ثلاثة أرباع النساء (74%) عن عدم علمهن بوجود خدمات التوظيف، وأشارت النساء اللائي كن يعلمن بوجودها إلى وجود عوائق كبيرة تحول دون الوصول إليها، لا سيّما عدم معرفتهن بمكانها وعدم امتلاكهن معلومات كافية عنها

ورأت العديد من النساء أن خدمات المساعدة الإنسانية التي تلقينها تغطي باحتياجاتهن بشكل جزئي فقط، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة المالية وخدمات التوظيف. وطالبت العديد من النساء بالتواصل المباشر من قبل منظمات الإغاثة لمساعدتهن على التعرف على الخدمات المتاحة ومكانها، مشيرات إلى أن هذا سيكون أكثر موثوقية من تلقي المعلومات من خلال الحديث الشفهي من الجيران وأفراد الأسرة الممتدة داخل المجتمع المحلي، كما هو الحال في الوقت الراهن.

وأشارت النساء إلى عدد من استراتيجيات التكيّف التي يتبعنها للتعامل مع انعدام الأمن المالي الذي يعانين منه؛ حيث لجأ العديد منهن إلى اقتراض المال بشكل غير رسمي من الأهل والجيران، أو من خلال تسجيل المشتريات في الحساب الائتماني للمتاجر المحلية. وأشارت بعض النساء إلى اضطرارهن وأسرهن المعيشية للتخلي عن بعض الأطعمة من أجل وفير المال، بينما اعتمدت أخريات على أطفالهن لتكملة دخل الأسرة.

وعندما طُلب منهن مقارنة دورهن في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة في الوقت الحالي ودورهن قبل الصراع في سوريا، أفادت غالبية النساء (57%) بأنهن يقمن الآن بدور أكبر في اتخاذ القرارات، على الرغم من أن البعض قُلن إنهن لا يشعرن بأنهن قادرات على تحمل هذه المسؤولية. وعلاوة على ذلك، فلم تنظر النساء إلى تزايد المسؤوليات بوصفه نتيجة لقرار اتخذنه بأنفسهن، بل اعتبرنه أمرًا حاسمًا لبقاء أسرهن. وأفاد عدد قليل من النساء بأن زيادة المسؤوليات، ولا سيما على النساء العاملات خارج المنزل، أكسبت اللاجئات السوريات سمعة سيئة في العراق.

وقد رأت معظم النساء (70%) أن اللاجئات السوريات يمكن أن يصبحن قائدات في مجتمعهن المحلي، وأشارت نسبة أكبر (79%) إلى أن الرجال سيقبلون وجود قيادات نسائية في المجتمع المحلي. ومع ذلك، قالت 0.4% فقط من النساء إنهن قد اضطلعن بدور قيادي جديد في المجتمع منذ نشوب الصراع في سوريا، مما يوضح ربما الفجوة بين التطلعات والواقع.

وأُثيرت مسألة السلامة بوصفها أحد الشواغل التي تبعث على القلق؛ حيث قال خُمس النساء (19%) إن العنف ضد المرأة قد ازداد منذ بداية الأزمة السورية، وأشار نصفهن (47%) إلى إن العنف ضد المرأة يمثّل مشكلة، فيما اعتبرته 12% منهن مشكلة كبرى. ويصدق هذا الأمر بوجه خاص في المخيمات، حيث قالت 78% من النساء إن العنف ضد المرأة يمثل إحدى المشكلات التي تواجه مجتمع اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، وأفادت 41% بأنه يحدث كثيرًا. وذكرت غالبية النساء (89%) اللائي قلن إن العنف ضد المرأة يمثّل مشكلة، إنه يحدث في أغلب الأحيان داخل المنزل، وبالتالي فهو مسألة خاصة يتم التعامل معها دون تدخل خارجي أو الإبلاغ عنه. وقد كان هذا الرأي مدفوعًا إلى حد كبير بالمعايير الثقافية والشعور بأن الأجهزة الأمنية داخل البلاد لن تستجيب بشكل إيجابي أو كاف للاجئين السوريين. وكانت بعض النساء (21%) على دراية بخدمات الوقاية من العنف ضد المرأة والاستجابة لها، لكن لم يصل إليها سوى 3% فقط منهن، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنهن لا يعرفن مكان الوصول إلى تلك الخدمات أو عدم توفُّرها. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت النساء دعوة صريحة لزيادة خدمات الصحة النفسية والارتقاء بها.

تسلط هذه الدراسة الضوء على العديد من الشواغل الرئيسية التي تتخوف منها اللاجئات السوريات في إقليم كردستان العراق، وعدم المساواة بين الجنسين الذي يسهم في بقائهن في حالة لجوء. وفي ضوء هذه النتائج، يقدم التقرير التوصيات التالية:

1. العمل على **إعطاء الأولوية لوصول المرأة إلى الخدمات وتمكين المرأة في النهج المتَّبع لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برامج المساعدة الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود؛** وذلك من خلال ضمان معالجة البرامج لقضايا وصول المرأة (المساواة في الوصول إلى الخدمات)، مع التصدي للتمييز وأوجه عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، ودعم القيادة النسائية مع تقديم الخدمات، وبذل الجهود من أجل بناء حوار هادف حول أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ومنع العنف والدعوة إلى تشجيع إجراء إصلاحات قانونية تقوم على المساواة بين الجنسين؛

2. زيادة **وصول اللاجئات السوريات إلى خدمات التوظيف والموارد المالية، واستهداف النساء اللاجئات في برامج توفير سبل العيش.** ويعد ضمان حصول النساء والفتيات على 30% على الأقل من فرص كسب الرزق العتبة الدنيا لإظهار الالتزام والدعم لتمكين المرأة وتعافيها؛

3. مواصلة **دعم وتوفير فضاءات تفاعلية آمنة للاجئات السوريات من أجل الاجتماع والتواصل وخلق الصداقات،** ليس بوصفها استراتيجية للتمكين فحسب، ولكن أيضًا للتوعية والتشجيع على الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستفادة من خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي نطاق هذه الفضاءات، يتعين زيادة توافر خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والارتقاء بجودتها؛

4. مواصلة **العمل على تبادل المعلومات وزيادة الوعي بشأن الخدمات المتاحة**، واتباع نُهُج تعتمد على التكنولوجيا إلى جانب نُهُج تقوم على الاتصال المباشر؛

5. تعزيز **المساءلة عن العنف ضد المرأة**، ودعم جهاز القضاء للتحقيق في حالات العنف ضد المرأة داخل مجتمع اللاجئين؛

6. الإقرار بوجود ارتباط إيجابي بين قوة الحركات والمنظمات النسائية وإقامة مجتمعات تسودها المساواة بين الجنسين، **والاستثمار في المنظمات (السورية والعراقية) التي تقودها النساء** كمحرك رئيس لتحقيق المساواة الاجتماعية على المديين القريب والبعيد.

97% من اللاجئين السوريين في العراق هم من الأكراد ويقيمون في إقليم كردستان العراق. وتبلغ نسبة الإناث 47%.

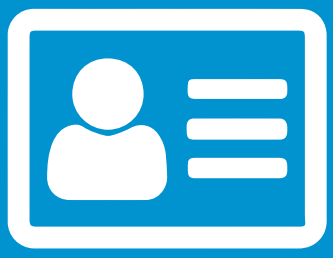

78% من النساء لديهن تصريح إقامة كردي، وهو ضروري للعمل بشكل قانوني، ولحرية التنقل ولاستخراج الوثائق المدنية المهمة

82% من النساء أشرن إلى انعدام الأمن الاقتصادي باعتباره إحدى الشواغل الرئيسية التي تثير قلقهن. ورغم إبداء 25% رغبتهن في العمل، فلم تحصل سوى 4% من النساء على أي شكل من أشكال العمل.

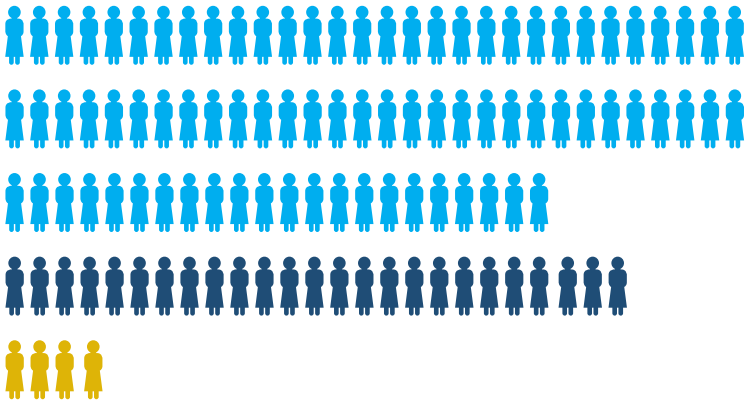

57% من النساء أصبح لديهن الآن دور أكبر في صنع القرار مما كان علية قبل اللجوء.

70% من النساء رأين أن اللاجئات السوريات يستطعن الاضطلاع بدور قيادي في المجتمع وذكرت 79% إن الرجال سيقبلون ذلك. بيد أن نسبة النساء اللائي يقمن بهذا الدور في مجتمعهن لم تتجاوز 0,4% منذ اندلاع الصراع في سوريا.

57% من النساء أصبح لديهن الآن دور أكبر في صنع القرار مما كان عليه قبل اللجوء.

نظرة عامة على الأزمة السورية في العراق

تنحدر الغالبية العظمى (97%) من اللاجئين السوريين في العراق، وقوامهم[6] 249,641 لاجئ، من أصول كردية ويقيمون في إقليم كردستان العراق، موزعين بين المخيمات (37%) والمساكن الحضرية والريفية خارج المخيمات (63%)، حيث يتركزون في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية[7]. ويعد مخيم دوميز 1 أكبر مخيمات اللاجئين في العراق[8] إذ يستوعب أكثر من 33,000 لاجئ مسجَّل يمثلون 36% من اللاجئين المقيمين في المخيمات في العراق.[9] وتشكِّل الإناث نحو نصف (47%) اللاجئين السوريين المسجّلين في العراق. وفي هذا الإقليم، هناك أقل من أسرة واحدة من بين كل عشر أسر معيشية لاجئة تعيلها نساء، وتزيد هذه النسبة قليلاً داخل المخيمات (9%)[10] عن خارجها (6%)[11].

وإلى جانب اللاجئين السوريين، يوجد في العراق ما يزيد عن 2 مليون نازح داخلي،[12] يقيم 40% منهم حاليًا في إقليم كردستان العراق[13]. ومنذ بداية الأزمة السورية، زاد عدد سكان الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي بنسبة 28%. مما أدى إلى فرض المزيد من الضغوط على فرق الإغاثة التي تتصدى لمشاكل اللاجئين، ومطالبة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين المقيمين خارج المخيم بالانتقال إلى المخيمات[14]. وعلاوة على ذلك، فقد بات 8,7 مليون شخص في جميع أنحاء العراق في حاجة إلى المساعدة الإنسانية بفعل سجِّل العراق المضطرب ومعاناته المستمرة من العنف داخليًّا وخارجيًّا[15].

وأدت السياسة القائمة على الحقوق التي تنتهجها حكومة إقليم كردستان في توفير الرعاية الصحية والأمن الاقتصادي وفرص العمل لجميع سكان إقليم كردستان العراق إلى استنزاف البنية التحتية للخدمات الوطنية والمحلية، والتي كانت تعاني من عجزٍ في قدرتها الاستيعابية حتى قبل الأزمة السورية.

وتتحمل المخيمات عبئًا يفوق طاقتها، إذ أدى تكدُّس اللاجئين إلى إثارة المخاوف بشأن إدارة الخدمات، وخاصة تلك المتعلقة بالتغذية، وبشأن انتشار الأمراض. وتؤكد الحكومة الكردية الإقليمية على أن توفير الخدمات والحقوق للاجئين قد أسهم في تحقيق التماسك والاستقرار والاستدامة[16].

كما أدت أزمة اللاجئين إلى تفاقم وضع الاقتصاد الكلي في الإقليم، حيث تضاعف معدل الفقر في إقليم كردستان العراق بين عامي 2013 و2016 (من 6% إلى 14%)[17]. وقد تفاقم هذا بسبب زيادة أسعار السلع لتلبية الطلب المتزايد[18]. وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، احتدت المنافسة على

6 Syria Regional Refugee Response, Inter-agency Information Sharing Portal. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). http://data unhcr.org/syrianrefugees/ settlement.php?id=176. Note this number represents the number of refugees registered with UNHCR.

7 UNHCR, Syria Regional Refugee Response Inter-agency Information Sharing Portal: Regional Overview

8 UNHCR, Syria Regional Refugee Response Inter-agency Information Sharing Portal: Regional Overview.

9

10 UNHCR, Syria Regional Refugee Response Inter-agency Information Sharing Portal: Regional Overview.

11 UN OCHA: Iraq. https://www.unocha.org/iraq.

12

13 KRG Ministry of Interior's Joint Crisis Coordination Centre, "JCC statement on the alarming sit ation of Syrian refu¬gees in the Kurdistan region," April 26, 2018, http://cabinet. gov.krd/a/ daspx?s=040000&l=12&a=56760.

14 UNHCR, "3RP: Iraq Monthly Update July 2017, Protection," July 2017, http://data.unhcr.org/syrianref gees/download. php?id=14192.

15 UN OCHA: Iraq. https://www.unocha.org/iraq.

16 KRG Ministry of Interior's Joint Crisis Coordination Centre, "JCC statement on the alarming sit ation of Syrian refu¬gees in the Kurdistan region," April 26, 2018, http://cabinet. gov.krdadaspx?s=0400 0&l=12&a=56760.

17 KRG MOI JCC, "JCC Statement."

18 World Bank. "The Kurdistan Region of Iraq: Assessin the Economic and Social Impact of the Syrian Conflict and ISIS." 2015. doi:10.1596/9781-4648-0548-6. License: Creative Commons AttributionCC BY 3.0 IGO. https:// openknowledge.world-bankorgbitstreamhan dle/10986/21637/9781464805486. pdf?sequence=3&isAllowed=y.

الوظائف والمأوى، وقفز معدل البطالة من 3% في عام 2013 إلى 14% في عام 2016،[19] وتشير حكومة إقليم كردستان إلى أن ذلك قد أدى في بعض الأحيان إلى الاستغلال وحتى بعض الجرائم الصغيرة[20].

19 KRG MOI JCC, "JCC Statement."
20 Kurdistan Regional Government, "Impact of the Refugee Population on the Kurdistan Region of Iraq," http://cabinet. gov.krd/p/page aspx?l=12&p=484&h=1&t=407

نظرة عامة على النساء المشارِكات في هذه الدراسة

الدراسة الكَمِّية

لكون 97% من اللاجئين السوريين الموجودين في العراق مقيمين في إقليم كردستان العراق، كان الإقليم موضع التركيز الجغرافي للدراسة–ويشمل ذلك اللاجئين الموجودين داخل المخيمات وخارجها. وحرصًا على سلامة الأشخاص الذين أجروا المقابلات في وقت الدراسة، أُجريت جميع المقابلات مع اللاجئات الموجودات خارج المخيمات في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية. وشملت الدراسة 500 لاجئة سورية مقيمة في إقليم كردستان العراق، تم اختيارهن لتمثيل يُعرف عن اللاجئين السوريين من حيث التوزيع الجغرافي والعمر

- متوسط عمر المرأة في هذه الدراسة 33 عامًا. وتتراوح أعمار جميع النساء ما بين 18 و70 عامًا.

- ما يقرب من نصف النساء (48%) يعشن في أربيل؛ وربعهن (24 %) في دهوك (خارج المخيمات)؛ و20% في مخيم دوميز 1؛ و8% في السليمانية.

- وصل 6% إلى إقليم كردستان العراق خلال العام السابق لتاريخ الدراسة (فبراير/شباط 2018)؛ ووصل 19% قبل سنة إلى ثلاث سنوات؛ ووصل 50% قبل ثلاث إلى خمس سنوات. ووصل 24% إلى إقليم كردستان العراق منذ أكثر من خمس سنوات.

- جاءت النسبة الأكبر من النساء اللواتي شملهن الاستقصاء من محافظة الحسكة بسوريا (67%). وجاءت أخريات من حلب (19%) ودمشق (10%) والرقة (3%).

- أكملت العديد من النساء المرحلة الابتدائية (48%)؛ بينما أكملت 28% أقل من المرحلة الابتدائية؛ و22% كُنّ أميات. وأكملت 18% الدراسة الثانوية أو أعلى، وحصلت 6% على شهادة جامعية.

- الأغلبية متزوجات ويعشن مع شريكهن (89 %)، وإن كان شريك بعضهن يقيم في مكان آخر (3 %)، أو مطلقات (1 %)، أو أرامل (2 %). وبلغت نسبة العازبات 4%، وترتفع هذه النسبة إلى 12 % بين الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و24 سنة.

- أفادت معظم النساء بأن أزواجهن هم من يعيل الأسرة (70%)، فيما أفادت 8% بأنهن وأزواجهن يتشاركون في إعالة الأسرة معًا. وأفاد 15% بأنهن ربات الأسرة. وفي الحالات التي تولى فيها الوالدان إعالة الأسرة (3%)، كانت النساء في الغالب شابات وغير متزوجات.

- في المتوسط ، أفادت النساء بأن إجمالي حجم الأسرة المعيشية هو خمسة أفراد، بما في ذلك أنفسهن. ولأغراض الدراسة، تم تعريف 'الأسرة المعيشية' على أنها أفراد الأسرة أو الأقارب المقربين الذين يشتركون في المسكن والمأكل. وقد كان هناك ثمة تباين كبير من أسرة مكونة من فرد واحد إلى أسرة مكونة من 14 فردًا.

- كان متوسط عدد المعالين في سن الدراسة لكل أسرة معيشية اثنين، مع نطاق يتراوح من صفر إلى تسعة أفراد. وكان عدد المعالين لكل أسرة أقل في دهوك (1) وفي مخيم دوميز 1 (1) منه في السليمانية (2) وأربيل (2).

- أكثر من ثلاثة أرباع النساء (78%) كانت لديهن إمكانية الوصول المنتظم إلى هاتف محمول لاستخدامهن الشخصي، وأفادت 21% منهن بأن يمكنهن الوصول بشكل عادي إلى هاتف مشترك، وقالت 1% إنهن لم يكن لديهن إمكانية الوصول إلى هاتف على الإطلاق.

- قالت 90% من النساء إنهن مسجلات لدى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وسجلت اللاجئات المقيمات في السليمانية أقل نسبة من المسجلات لدى المفوضية (38%) مقارنة مع أولئك في دهوك (94%) ودوميز 1 (99%) وأربيل (94%). وبالإضافة إلى ذلك، كان 84% من النساء يحملن بطاقة هوية من دول أخرى، و78% لديهن تصريح إقامة كردي عراقي، و15% لديهن جواز سفر في حوزتهن.

الدراسة النوعية

تضمن الجزء النوعي من هذه الدراسة مقابلات متعمقة أُجريت مع خمس نساء يعشن في أربيل، تم اختيارهن لتمثيل مجموعة من الظروف على أساس السن والتعليم والحالة الاجتماعية وعدد المعالين وأعمارهم. وفيما يلي المشارِكات[21]:

- أميرة: امرأة غير متزوجة تبلغ من العمر 47 عامًا، تعيش مع شقيقها وأخت زوجها وأطفالهما الأربعة. وصلت أسرة أميرة إلى إقليم كردستان العراق في عام 2013 ويبلغ دخل أسرتها الشهري 700 ألف دينار عراقي (589,23 دولار أمريكي). وقد حصلت على التعليم الابتدائي.
- إسراء: عاملة في إحدى صالونات تزيين الشعر تبلغ من العمر 19 عامًا، حصلت على التعليم حتى الصف الثامن، تعيش مع والدتها وأشقائها الأربعة وأخت زوجها. وصلت أسرتها إلى إقليم كردستان العراق في 2014. يبلغ دخل أسرتها الشهري 240 ألف دينار عراقي (202,02 دولار أمريكي).
- شيلان: أم متزوجة تبلغ من العمر 24 عامًا، تعيش مع زوجها وابنتهما الرضيعة وكذلك مع صهرها وعائلته. يبلغ دخل الأسرة الشهري 355 ألف دينار عراقي (298,82 دولار أمريكي). شيلان حاصلة على تعليم ثانوي، ووصلت إلى إقليم كردستان العراق من سوريا في عام 2013.
- جيهان: أم متزوجة تبلغ من العمر 27 عامًا ولها ثلاثة أطفال. حاصلة على تعليم جامعي وتعيش مع زوجها وأولادها. كانت معلمة في مدرسة ابتدائية في سوريا ولكنها عاطلة عن العمل في أربيل. وصلت أسرتها من سوريا عام 2012. يبلغ دخل أسرتها 240 ألف دينار عراقي (202.02 دولار أمريكي) كل شهر.
- هنا: امرأة متزوجة تبلغ من العمر 38 عامًا ولديها أربعة أطفال وتعيش معهم وزوجها في أربيل. هنا حاصلة على تعليم جامعي وتقوم حاليًا بالتدريس للأطفال اللاجئين في إحدى المدارس الابتدائية. وصلت أسرتها إلى كردستان العراق في عام 2015. ويبلغ دخل أسرتها 355 ألف دينار عراقي (298.82 دولار أمريكي) كل شهر.

تقيم 48% من النساء في أربيل؛ 24% في دهوك. 20% في مخيم دوميز 1؛ و8% في السليمانية.

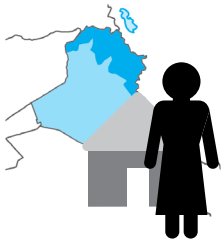

كان متوسط عمر اللاجئات المقيمات في إقليم كردستان العراق والبالغ عددهن 500 لاجئة 33 عامًا، 15% منهن يعلن أسرهن.

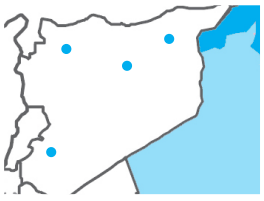

67% من النساء جئن من الحسكة و19% من حلب و10% من دمشق و3% من الرقة.

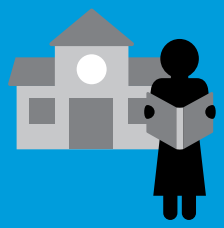

حصلت 6% من النساء على شهادة جامعية و18% على التعليم الثانوي أو العالي و48% على التعليم الابتدائي و11% أميات.

21 تم تغيير جميع الأسماء

الحقوق والوضع القانوني في العراق

رغم أن العراق ليس من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، فقد أصدرت الحكومة صكين تشريعيين محليين أوليين بشأن حماية واحتياجات اللاجئين، يحددان أمورًا مثل الحق في العمل والحصول على نفس خدمات الصحة والتعليم المقدمة للعراقيين: القانون رقم 51 لسنة 1971 (قانون اللاجئين السياسيين[22]) والقانون رقم 21 لسنة 2010.[23] وفي عام 1971، وفرت حكومة العراق للاجئين نفس إمكانية الوصول إلى 'الخدمات الطبية والثقافية والاجتماعية'[24] مثلهم مثل المواطنين العراقيين. وفي عام 2010، أقر القانون رقم 21 لسنة 2010 إنشاء وزارة الهجرة والمهجرين التي تقدم المساعدة والخدمات لكل من النازحين واللاجئين داخل العراق.

وبموجب قانون عام 1971، تُمنح هذه الحقوق في العراق فقط للاجئين الذين تم تعريفهم على أنهم 'لاجئون سياسيون'[25]، وإن كانت لا توجد أية معلومات متاحة للجمهور عن عدد الذين حصلوا على هذا التصنيف. ولا تعد حكومة العراق طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ومن ثم فهي لا تعترف بجميع الذين فروا من الاضطهاد في وطنهم بوصفهم لاجئين.

ويتعين على اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة النزوح والهجرة، الأمر الذي يستلزم استلام شهادة طلب لجوء صالحة لمدة عام واحد، وتصريح إقامة مؤقت مجاني، قابل للتجديد بعد سنة واحدة. وتمنح هذه الوثائق اللاجئين السوريين العديد من الحقوق التي يتمتع بها مواطنو كردستان العراق، مثل الحق في العمل[26] والتعليم[27]، وحرية الوصول داخل الإقليم الكردي[28].

وخارج الإقليم الكردي، ورغم أن الحكومة العراقية قد منحت اللاجئين السوريين حرية الوصول إلى التعليم، فلا يُسمح لهم بالعمل[29]، ولا تسجيل الأعمال التجارية، ولا تملك الأراضي، أو فتح حسابات مصرفية، وكل ذلك يتطلب وثائق وطنية عراقية[30]. وقد حصلت 78% من النساء اللائي تمت مقابلتهن لهذه الدراسة على تصريح إقامة كردستاني، مما يسمح لهن بالعمل بشكل قانوني ويكفل لهن حرية الحركة والوصول إلى الوثائق المدنية المهمة (مثل شهادات الزواج والميلاد)[31] في إقليم كردستان العراق.

ويبدو أن ثمّة علاقة بين الدخل وحيازة هذا التصريح، إذ كانت احتمالات امتلاك اللاجئات الأكثر فقراً (دخل الأسرة أقل من 350,000 دينار عراقي شهرياً) اللائي تمت مقابلتهن تصريح إقامة أقل (65%) من النساء اللائي كان دخل أسرهن أعلى (90%).

22 Iraq: Act No. 51 of 1971, The Political Refugee Act, 10 April 1971, available at http://www.refworld.org docid/560a498c4.html.

23 Law 21-2010, Al Waqa'a al Iraqyah, vol.4141, 1 Nov. 2010 Full text no longer available in English online.

24 United Nations High Commissioner for Refugees, "Iraq: Act No. 51 of 1971, The Political Refugee Act," Refworld, accessed September 21, 2017, http:/ www.refworld.org/ docid/560a498c4.html.

25 G Sadek, "Legal Status of Refugees: Egypt, Jordan, Lebanon, and Iraq," Library of Congress, https://www.loc.gov/law/ help refugees/legal-status-refugees.php.

26 Sadek

27 Syria Needs Analysis Project, "Legal Status of Individuals Fleeing Syria," June 2013, https:/ reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/ resources legal_status_of_individuals_fleeing_syria.pdf.

28 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files /resources/legal_status_of_idividuals_fleeing_syria pdf

29 Syria Needs Analysis Project.

30 United Nations High Commissioner for Refugees, "World Refugee Survey 2009 - Iraq," Refworld, accessed September 21, 2017, http:/ www.refworld.org/docid/4a40d2a92.html.

31 REACH, "Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Residing in Camps, March 2015," http:/ www.reachresourcecen-tre.info/system/files resource-documents/reach_irq_msna_ of_syr ian_refugees_in_camps_march2015_3.pdf, 40.

ورغم الاختلافات الجغرافية الكبيرة، فإن 90% من النساء اللائي تمت مقابلتهن يحملن بطاقة هوية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على غرار بحث أُجري في عام 2015 ووجد أن 96% من الأسر المعيشية الموجودة خارج المخيمات مسجّلة لدى المفوضية[32].

ويبدو أن تسجيل النساء من عدمه يرتبط في الغالب بموقعهن، وبدرجة أقل بالفترة التي مرت على وصولهن إلى إقليم كردستان العراق.

الشكل (1): التوثيق حسب الموقع

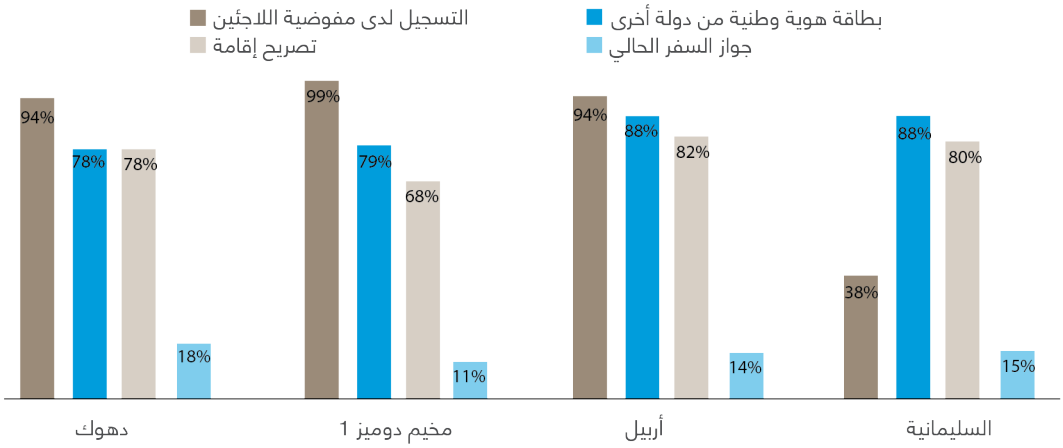

38% فقط من النساء في السليمانية مسجلات لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مقابل 94% في دهوك وأربيل و99% في مخيم دوميز 1. أما النساء اللائي وصلن قبل أقل من 3 سنوات، فكانت احتمالات تسجيلهن لدى المفوضية أقل (83%)؛ وكانت 95% ممن وصلن إلى إقليم كردستان العراق منذ أكثر من 3 سنوات مسجلات لدى المفوضية. وفي المقابلات النوعية، أشارت النساء إلى إنهن غير مسجلات ومن ثم حُرمن من المساعدات.

"لم نحصل على شيء قط. قالوا لنا أنتم لم تسجلوا أسمائكم، لذا لا يمكننا مساعدتكم". - أميرة

على الرغم من الارتفاع النسبي في معدلات النساء الحاصلات على تصريح إقامة كردي وتسجيل المفوضية، فربعهن (26%) يعرفن أشخاصًا لا يملكون الوثائق اللازمة للإقامة في العراق، والتي قد تشمل تصريح إقامة كردي. ومع ذلك، كان هناك تباينًا كبيرًا في هذا الرقم من منطقة إلى أخرى، حيث تم الإبلاغ عن مشاكل التوثيق الأكثر شيوعًا في دهوك ومخيم دوميز 1، كما هو موضح في الشكل 2 أدناه.

32 REACH, "Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Residing in Host Communities, April 2015," 44.

الشكل (2): النساء اللائي يعرفن أشخاصًا لديهم مشاكل في مسألة التوثيق

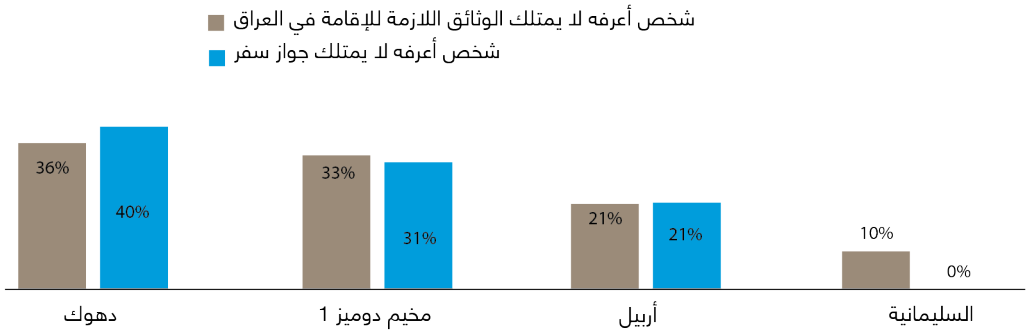

التوظيف والأمن الاقتصادي وكفالة سُبل العيش

أفادت أربعة أخماس (82%) النساء في هذه الدراسة بأنهن غير قادرات على تلبية الاحتياجات الأساسية لخاصة بهن وأسرهن المعيشية. وقد انعكست هذه المشاعر في المقابلات المتعمقة التي أُجريت، حيث قالت النساء إنه كان عليهن في كثير من الأحيان تقديم تضحيات أو الاستدانة للعيش.

"أنا مضطرة إلى اقتراض المال لأتمكن من شراء ما أحتاجه للمنزل ولأطفالي. إنني مستعدة للقيام بأي عمل، حتى لو كان أقل مني، في سبيل تحسين مستواي المعيشي وتلبية احتياجات أسرتي." - جيهان

وعندما سُئلت عن أكبر تحدٍ يواجهنه، أجابت غالبية النساء بأنهن لا يملكن ما يكفي من المال للعيش (57%)، مما يدل على أن الدخل وسبل العيش مصدر قلق بالغ لمعظم اللاجئين السوريين.

الشكل (3): أهم مصادر الدخل المرتبطة بالعمل

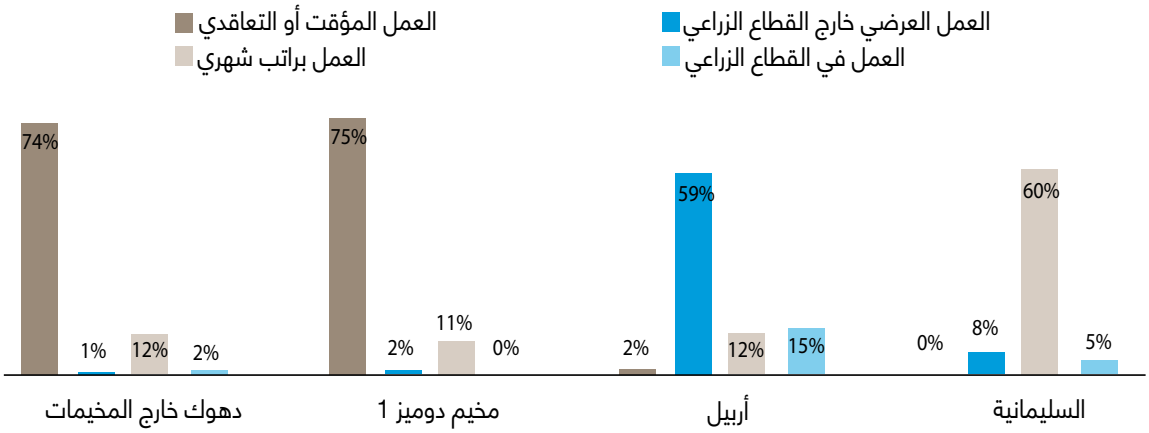

كما تباينت مصادر دخل الأسرة بشكل كبير حسب رب الأسرة المبلَّغ عنه. فذكرت 15% من النساء اللائي تمت مقابلتهن إنهن كن ربات أسرهن. وكانت النساء في الأسر التي تعيلها امرأة أكثر عرضة للإبلاغ عن العمل المؤقت أو التعاقدي كمصدر رئيسي للدخل، إلى جانب الاقتراض بشكل غير رسمي واستخدام المدخرات والتحويلات النقدية وبيع المحاصيل، من الأسر التي يعيلها الذكور، كما هو موضح في الشكل 4 أدناه. كما كانت النساء من الأسر التي تعيلها امرأة أكثر عرضة للإبلاغ عن أنهن كن يعملن بدوام كامل.

الدخل والتوظيف

اختلفت مصادر الدخل بشكل كبير حسب المنطقة الجغرافية، كما هو مبين في الشكل 3 أدناه. وبالنسبة للنساء اللائي تمت مقابلتهن، كان مصدر دخل الأسرة الأكثر شيوعًا هو العمل المؤقت أو التعاقدي لأي فرد من أفراد الأسرة (34%)، وكان العمل العرضي غير الزراعي شائعًا أيضًا (30%)، فيما كان العمل بأجر بدوام كامل أقل شيوعًا كمصدر رئيسي للدخل بين أفراد الأسرة (16%).

الشكل (4): أهم مصادر الدخل

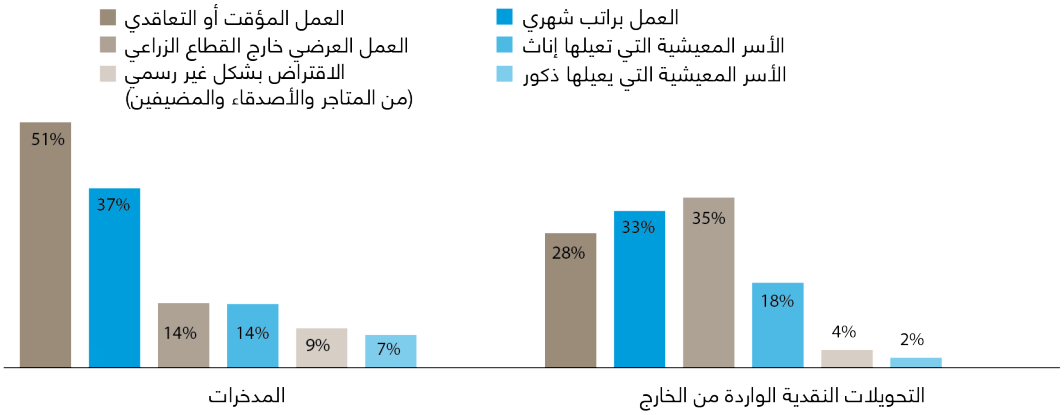

وأفادت 4% من النساء في هذه الدراسة بأنهن يعملن بدوام كامل أو بدوام جزئي أو مؤقت، في حين أبلغت 34% من النساء عن العمل بشكل مؤقت كمصدر رئيسي لدخل الأسرة، مما يشير إلى أنه في العديد من الأسر يكون أفراد الأسرة الآخرين مصدر الدخل الرئيسي، وليس النساء أنفسهن. وكانت معظم هؤلاء النساء العاملات مقيمات في أربيل ومتزوجات وحاصلات على التعليم الابتدائي أو أقل. وعلى الرغم من أن معظمهن كُن متزوجات، فقد ذكرت الأغلبية إنهن المعيل الأوحد لأسرهن وليس أزواجهن. كانت النساء العاملات أكثر عرضة للإبلاغ عن انخفاض دخل الأسرة من النساء غير العاملات؛ مما يشير إلى أن العمل كان أحد آليات التكيُّف مع عدم كفاية الدخل. وتميل النساء العاملات أيضا إلى القول بأنهن سعيدات بمستوى عملهن الحالي.

قالت ما يقارب ربع النساء (24%) إنهن يرغبن في العمل أكثر مما يعملن حاليًا. وقد انعكس هذا أيضًا في المقابلات النوعية، حيث ناقشت النساء الصعوبات التي واجهتهن وأعضاء أسرهن في العثور على عمل مناسب منذ وصولهن إلى إقليم كردستان العراق. وكان العديد منهن عاطلات عن العمل أو محبطات لأنهن أو أفراد أسرهن غير قادرات على

العثور على عمل على الإطلاق، أو على عمل في نفس المجال الذي كُن يعملن فيه في سوريا.

"كان لزوجي مكتب هندسي خاص به في سوريا. فهو مهندس مدني. أما هُنا، فهو يعمل كموظف في شركة لا علاقة لها بمجال عمله. في البداية، كان منزعجًا للغاية ولكنه الآن اعتاد على عمله." – هنا

ولا غرابة في ذلك، إذ أن 26% فقط من النساء المشاركات في هذه الدراسة قُلن إنهن على دراية بخدمات مساعدة التوظيف، ولم تحصل عليها سوى 5% فقط منهن. وعلى الرغم من عددًا أكبر من النساء في أربيل كن على دراية بتلك الخدمات (34 %)، فلم تكن هناك أي اختلافات ملحوظة أخرى في التركيبات السكانية.

قالت 20% من النساء إنهن يرغبن في الحصول على خدمات المساعدة في التوظيف لكنهن غير قادرات على ذلك، وهو ما يتفق معه ربع (25%) النساء اللواتي يرغبن في العمل بدرجة أكبر مما يفعلن حاليًا. وأعربت أكثر من ثلث (35%) النساء عن رغبتهن في الحصول على المساعدة لإيجاد وظيفة لكنهن لم يستطعن لأنهن لم يكن يعلمن مكان توافر هذه الخدمات، وذكرت 22% منهن إنهن لم يكن يعرفن أنها متاحة من الأساس. ومن العوائق الأخرى التي تحول دون الوصول إلى هذا النوع من المساعدة نقص رعاية الأطفال (11%) وعدم وجود اتصالات مع المنظمات التي تقدمها (17%).

وفي المقابلات النوعية، أفادت النساء بأنهن يبحثن عن وظائف ولكنهن غير قادرات على إيجادها، أو أنهن يعملن في وظائف أقل من المثالية، مما يشير إلى أن المساعدة في التوظيف قد تكون مفيدة.

"لا توجد تصاريح عمل. فقد كان وضعنا في سوريا أفضل بكثير، وكان لدينا كل ما نحتاجه، أنا وأطفالي، لأنني وزوجي كنا نعمل، ولكن هنا لا يوجد عمل ولا حياة." - جيهان

يبلغ الحد الأدنى القانوني للأجور في العراق 350,000 دينار عراقي شهريًا، وكان قد تم رفعه مؤخرًا من 250,000 دينار عراقي[33]. وكانت الأسر التي تعيلها النساء أكثر عرضة للإبلاغ عن دخول الأسرة التي تقل عن 350,000 دينار عراقي شهريًا (53%) من الأسر التي يعيلها ذكور (47%).

33 Economic Iraq, "Cabinet approves recommendation to set the minimum wage to 350 thousand dinars," December 17, 2017, http://en.economiciraq.com/2017/12/18/cabinet-approves-recommendation-to-set-the-minimum-wage-to-350-thousand-dinars/.

يعد دخل الأسرة أقل بكثير من المتوسط داخل المخيمات (مخيم دوميز 1) عنه خارجها، حيث قالت 71 % من النساء إن أسرهن تعيش على أقل من 350,000 دينار عراقي شهريًا. وأبلغت النساء اللواتي يعشن خارج مخيمات اللاجئين عن ارتفاع مستويات دخل الأسرة، كما هو مبين في الشكل 5 أدناه. ويتفق ذلك مع النتائج السابقة ومفادها أن أنواع الوظائف محدودة بشكل أكبر داخل المخيمات[34]، وكذلك النتائج المستمدة من سياقات دول أخرى حول عدم قدرة اللاجئين على كسب الدخل أثناء الإقامة داخل المخيمات الرسمية. وعلى الرغم من توفير بعض الضروريات الأساسية (لاسيما المأوى والكهرباء) مجانًا، يستطيع اللاجئون العيش بأقل من ذلك[35].

34 REACH, "Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Residing in Camps, March 2015," 2, 17-18 and REACH, "Multi- Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Residing in Host Communities, April 2015,"1, 14-15.

35 World Humanitarian Summit. "Community Consultations On Humanitarian Aid: Findings From Consultations Within Syria And Among Syrian Refugees In Jordan." Presented in Istanbul, Turkey: May 23-24. 2016. http://reliefweb int/sites/ reliefweb.int/files/resources Communication%20with%20 affected%20communities-Syria%20Country%20Report.pdf.

الشكل (5): الدخول

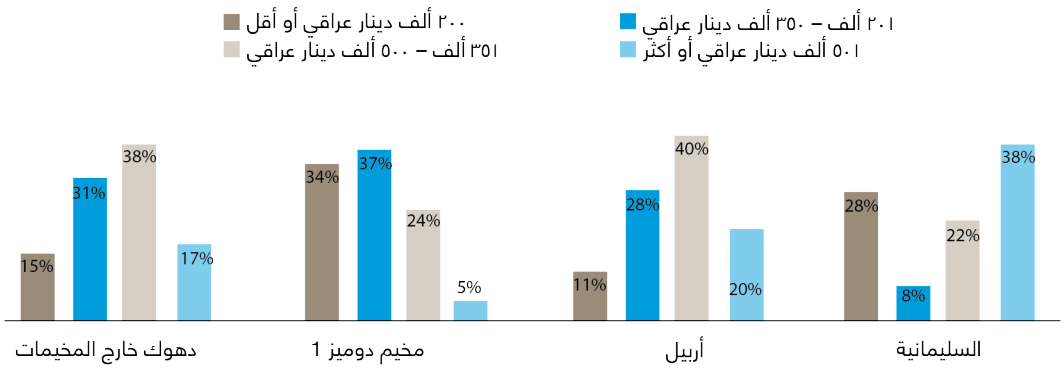

بالنظر إلى أنه لم يصل إلى الحد الأدنى للأجور سوى نصف الأسر التي تمت مقابلتها، فليس من المستغرب أن الغالبية العظمى (82%) أفادت بعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك توفير الغذاء الكافي لأسرهن، ودفع تكاليف السكن، وتعليم الأطفال.

" ندفع 200 ألف دينار عراقي لاستئجار هذا المنزل ولا يمكننا توفير أي أموال، لذلك كان علينا اقتراض بعض المال هذا الشهر لأنه لا توجد وظائف متاحة، حتى لأخي." - إسراء

تحدثت النساء عن الانخفاض الكبير في دخول الأسر المعيشية في إقليم كردستان العراق مقارنة بدخول الأسر في سوريا، ولاحظن أنهن كن أكثر راحة من الناحية المالية في سوريا. ووصفن التغييرات في المسؤوليات المدرة للدخل داخل أسرهن نتيجة لذلك؛ وشمل ذلك النساء اللواتي يبحثن عن عمل لأول مرة (4%)، وسعي أحد أفراد الأسرة للبحث عن عمل خارج حكومة إقليم كردستان (8%)، والاعتماد على الأطفال، ولا سيما الذكور، في المساهمة في دخل الأسرة (7%).

وأفادت 15% منهن بقبول أحد أفراد أسرهن القيام بأعمال غير معتادة أو محفوفة بالمخاطر أو مهينة اجتماعيًا في سبيل التغلب على الصعوبات المالية. وكان أغلب هؤلاء من الذكور (95%). ومع ذلك، فقد ذكرت النساء في المقابلات النوعية إنهن أو أفراد الأسرة الآخرين اشتغلوا بأي وظائف متاحة للمساعدة في دعم أسرهن، بغض النظر عن العواقب الشخصية أو الاجتماعية المترتبة على ذلك.

"إن نساءنا يعملن ويعدن ليلاً متعبات. فنحن بحاجة إلى العمل، لأن وضعنا المالي سيء. لكن عمل النساء غير مقبول في هذا المجتمع، ولقد سمعت أن الناس يقولون إن اللاجئات السوريات لديهن سمعة سيئة." - أميرة

المساعدات النقدية

في حين لم يشر سوى عدد قليل للغاية من النساء (1%) إلى المساعدات باعتبارها أحد المكونات الرئيسية لدخل أسرهن، قالت 24% من النساء إنهن قد حصلن على مساعدات غذائية (بما في ذلك التحويلات النقدية أو قسائم الغذاء) و41% قلن إنهن قد حصلن على المساعدات النقدية. ويتفق ذلك مع تقارير برنامج الغذاء العالمي التي تفيد بتقديم تحويلات نقدية بقيمة 19 دولارًا أمريكيًا للفرد شهريًّا إلى 56,000 لاجئ سوري في إقليم كردستان العراق، يمثلون نحو ربع اللاجئين السوريين المسجَّلين في البلاد[36].

ومع ذلك، فقد تباين الوصول إلى هذه الخدمات بشكل كبير حسب الموقع الجغرافي في هذه الدراسة. فأبلغت اللاجئات الموجودات في مخيم دوميز 1 عن مستويات وصول أعلى بكثير من اللائي يعشن في المجتمعات المضيفة، مما يدعم البيانات المستقاة من عام 2014 التي وجدت أن 100 % من الأسر المقيمة في مخيم دوميز 1 التي تتلقى قسائم برنامج الأغذية العالمي قد استوفت أو تجاوزت عتبة استهلاك الطعام المقبول.[37] ويتماشى هذا أيضًا مع النتائج السابقة التي تفيد بأن دخل اللاجئين الموجودين في المخيمات أقل ولكن مستويات المساعدة التي يحصلون عليها أعلى.

36 World Food Programme. "WFP Iraq Country Brief." July 2017. http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ep/wfp273367.pdf?_ga=2.204485968.1554388099.1505081542-1750603342.1502915762.

37 REACH, "Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees in Camps: Kurdistan Region of Iraq," Assessment Report, September 2014, http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_irq_kri_re¬port_msnasyranrefugeesincamps_september2014.pdf, 2.

الشكل (6): الوصول إلى المساعدات الغذائية والنقدية

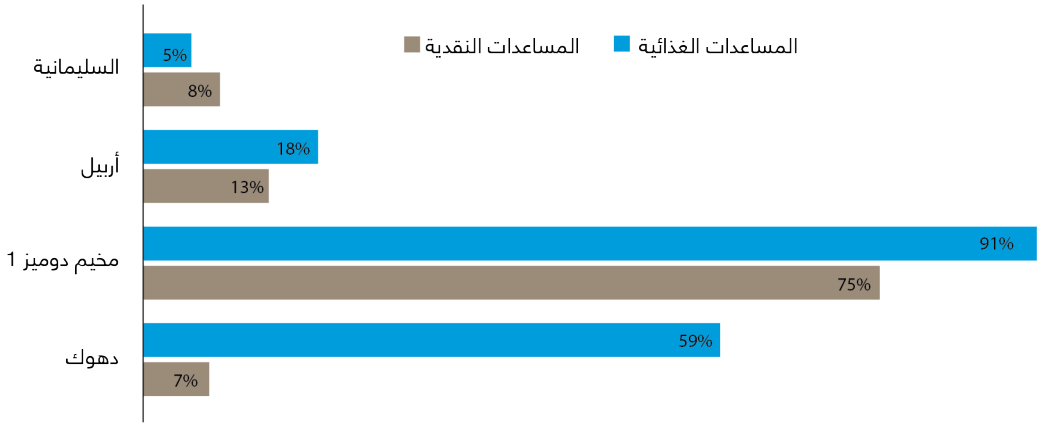

وفي المقابلات النوعية، أفادت بعض النساء بأنهن قد تلقين بضع مئات من الدولارات وبعض الإمدادات عند وصولهن إلى إقليم كردستان العراق، ولكنهن لم يحصلن على أية مساعدات مالية منذ ذلك الحين. حتى النساء اللواتي كن على علم ببرامج المساعدة أفدن بصعوبة الوصول إليهن، قائلات إن التوزيع كان غير منتظم ولا يمكن التنبؤ به.

"هناك بعض الأسر التي تتلقى 1200 دولار أربع مرات، والبعض مرتين، والبعض الآخر لا يحصل على شيء على الإطلاق" – هنا

قالت غالبية النساء (95% من النساء اللواتي حصلن على مساعدة غذائية و93% من النساء اللواتي حصلن على مساعدة نقدية) إن احتياجاتهن قد تمت تلبيتها جزئياً على الأقل من خلال هذه الخدمات. ومع ذلك، كانت أعداد أربيل أقل بكثير (84% و76% على التوالي)، مما يشير ربما إلى ارتفاع تكلفة المعيشة هناك.

وعلى نحو مماثل، عندما سُئلن عن الخدمات التي يرغبن في الحصول عليها ولكنهن لم يستطعن، ذكرت نسبة كبيرة من النساء المساعدات الغذائية (49%)، وجاءت المساعدات

الشكل (7): الوصول والحاجة إلى المساعدات الغذائية والنقدية

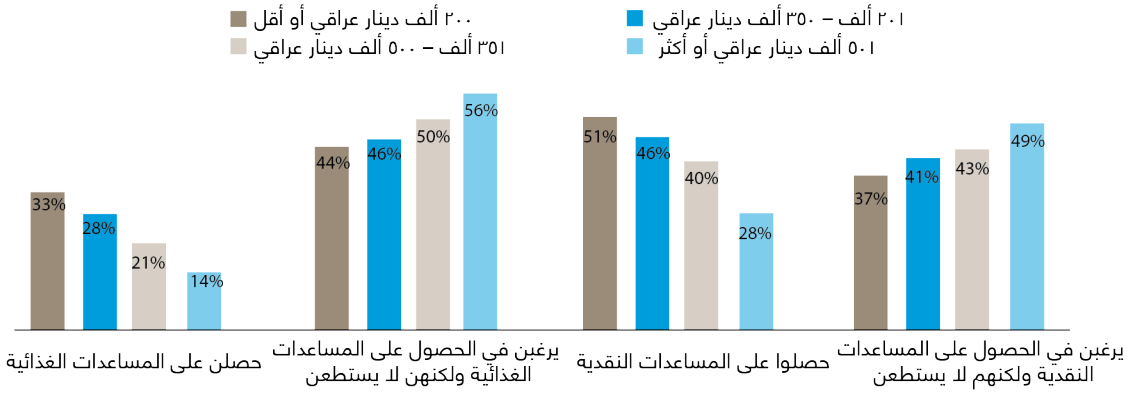

كانت الأسر التي ترأسها النساء أكثر عرضة للإبلاغ عن حصولها على مساعدة نقدية (62%) من الأسر التي يعيلها رجال (37%). وعند تحليلها مقابل بيانات الأمن الغذائي التي تم جمعها سابقًا–والتي تجد أن الأسر التي تعيلها النساء لا تزال أكثر انعدامًا للأمن الغذائي، فإن الأسر التي يعيلها الذكور على الرغم من تلقي المزيد من المساعدات الغذائية بشكل غير متناسب–يتضح هذا الضعف الشديد الذي تعاني منه الأسر اللاجئة التي تعيلها امرأة في العراق وأهمية الاستمرار في استهدافهم كفئة ذات أولوية.

وتُظهر النتائج الكمية بشأن آليات التكيف المالي إلى أي مدى قد تصل النساء من أجل محاولة تغطية نفقات أسرهن، مما يشير إلى أن زيادة المساعدات من شأنها التأثير بدرجة كبيرة في تقليل الاعتماد على آليات التكيف السلبية وعلى نوعية حياة الأسر التي تعولها امرأة. كفئة ذات أولوية.

وتُظهر النتائج الكمية بشأن آليات التكيف المالي إلى أي مدى قد تصل النساء من أجل محاولة تغطية نفقات أسرهن، مما يشير إلى أن زيادة المساعدات من شأنها التأثير بدرجة كبيرة في تقليل الاعتماد على آليات التكيف السلبية وعلى نوعية حياة الأسر التي تعولها امرأة.

تلبية احتياجات الأسر المعيشية منخفضة الدخل

كما هو مذكور أعلاه، قالت 82% من النساء إنهن أو أسرهن لم يكن بإمكانهن تلبية احتياجاتهن الأساسية منذ قدومهن إلى إقليم كردستان العراق. وكانت هذه النسبة أعلى في دهوك والسليمانية (95%) ومخيم دوميز 1 (92%) منها في أربيل (70%). وكانت الأسر التي ترأسها امرأة أكثر عرضة للإبلاغ عن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية (96 %) من النساء اللواتي يعشن مع رب أسرة ذكر (79%).

وصفت العديد من النساء الاقتراض بانتظام بأنه ضروري للتعامل مع الدخل غير الكافي. ومن بين النساء اللواتي قلن إنهن غير قادرات على تلبية الاحتياجات الأساسية، أفاد أكثر من ثلاثة أرباعهن (77%) بأن أسرهن المعيشية اضطرت إلى الاستدانة. وكان هذا أقل شيوعًا بالنسبة إلى النساء غير المتزوجات (68 %).

"وضعنا المالي سيئ للغاية، ولا نملك حتى قيمة الإيجار، حتى أن أخي أقرضنا المبلغ. ويتعين علينا رد المال له عندما نعمل. فهو مقيم هنا منذ سبع سنوات لكنه ليس لديه وظيفة أيضًا، وعلينا أن نرد له المبلغ في غضون شهر أو شهرين." – جيهان

وعندما اقترضن المال، اقترض نصفهن (48%) من أفراد الأسرة أو الأصدقاء في إقليم كردستان العراق. وكان الاقتراض من العائلة أكثر شيوعًا بين النساء اللائي يعشن في أربيل (75%). واقترضت 28% المال من أصدقاء يعيشون في العراق، و17% اقترضن من أقارب يعيشون في سوريا، و6% اقترضن من أصدقاء لهن في سوريا.

"اقترضت أنا وزوجي الكثير من المال من أشقائه لأن لديهم جوازات سفر عراقية وزوجاتهم عراقيات، لذلك فإنهم أكثر استقرارًا من الناحيتين المادية والمالية." - هنا

كما هو مذكور أعلاه، قالت 82% من النساء إنهن أو أسرهن لم يكن بإمكانهن تلبية احتياجاتهن الأساسية منذ قدومهن إلى إقليم كردستان العراق. وكانت هذه النسبة أعلى في دهوك والسليمانية (95%) ومخيم دوميز 1 (92%) منها في أربيل (70%). وكانت الأسر التي ترأسها امرأة أكثر عرضة للإبلاغ عن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية (96 %) من النساء اللواتي يعشن مع رب أسرة ذكر (79%).

الشكل (8): مصدر الاقتراض حسب مدة الإقامة في العراق

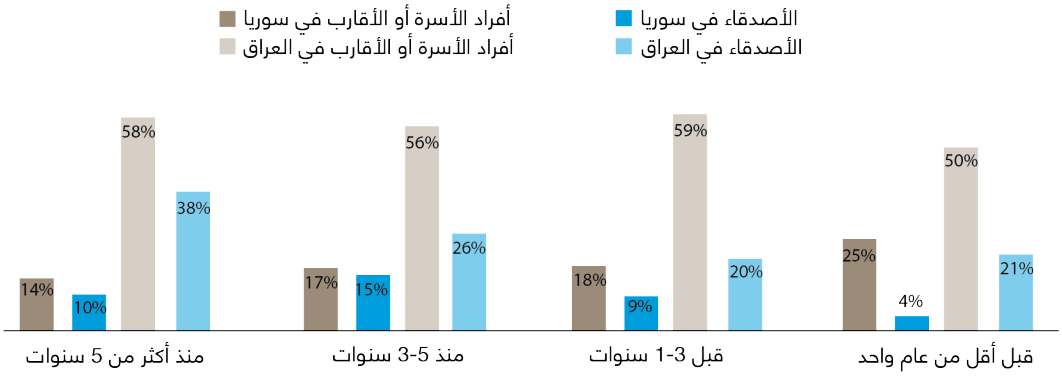

أفاد ما يقرب من ثلث (32 %) النساء بأن أسرهن المعيشية قد اعتمدت على الاقتراض غير الرسمي من المتاجر والأصدقاء والمضيفين كمصدر رئيسي للدخل في الستين يومًا الماضية. وقد كان هذا أكثر شيوعًا بين النساء في أربيل (46%) منه في دهوك (16%) ومخيم دوميز 1 (22%) والسليمانية (22%). وفي المقابلات النوعية، أفادت النساء أيضًا بأن الشراء عن طريق الائتمان كان طريقة شائعة لتغطية نفقاتهن.

وبالإضافة إلى آليات التكيف النقدي، استخدمت النساء أيضًا وسائل أخرى مثل الغذاء أو العمل لمواجهة عجزهن عن تلبية احتياجاتهن الأساسية. وفي كثير من الأحيان، اختلفت هذه الخيارات بناءً على جنس رب الأسرة، كما هو موضح في الشكل 9 أدناه.

الشكل 9: آليات التكيف التي تتبعها النساء اللائي أبلغن عن عجزهن عن تلبية احتياجاتهن الأساسية

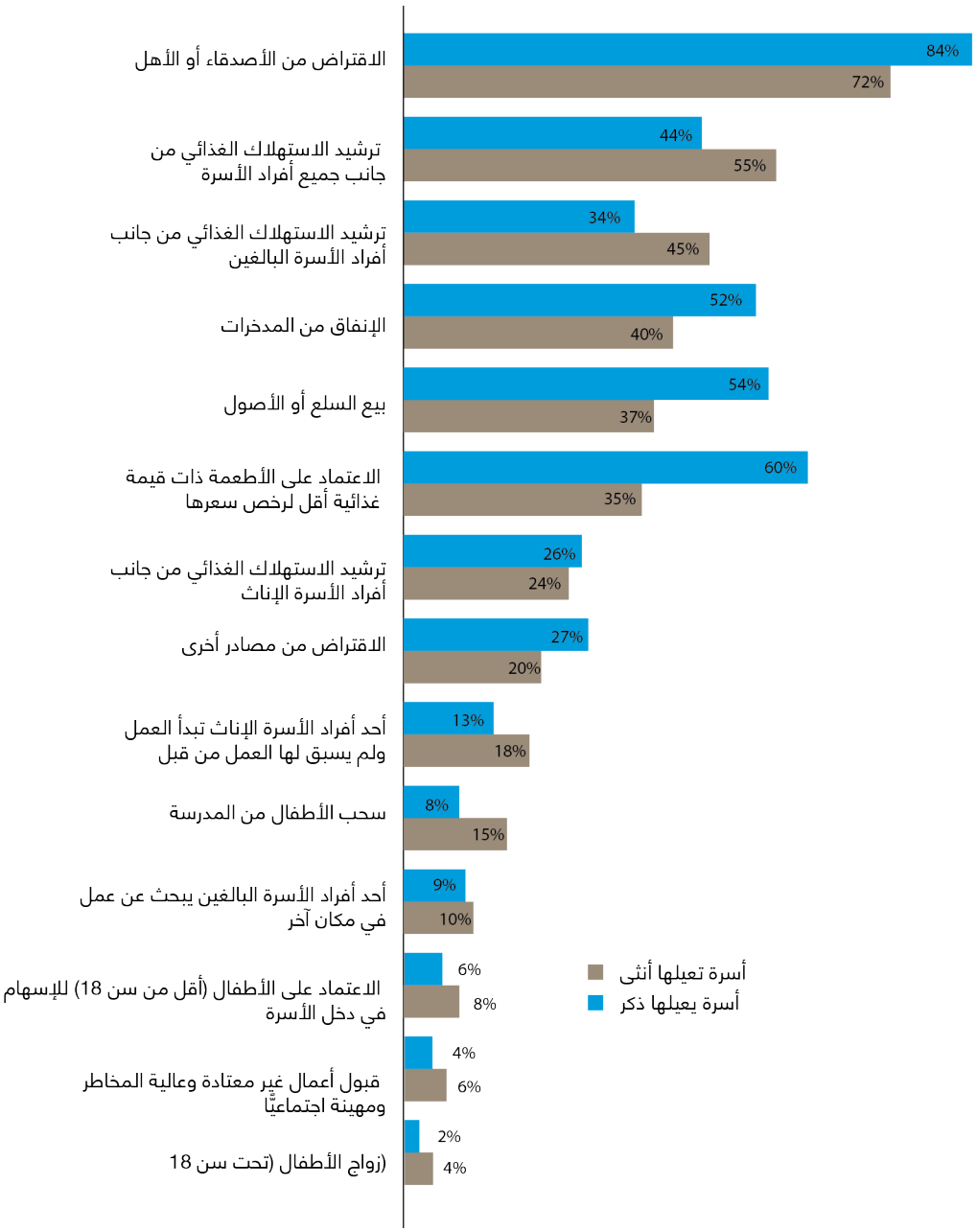

وكما ذُكر أعلاه، كانت آليات التكيف الغذائية أيضًا قاسمًا مشتركًا في المقابلات النوعية، حيث أشارت العديد من النساء عن عدم قدرتهن على تلبية الاحتياجات الغذائية لأسرهن بشكل كامل، ولجوئهن إلى شراء الطعام بالائتمان وترشيد استهلاك البالغين الغذائي. وغالبًا ما كانت هذه التضحيات تُقدَّم من أجل الأطفال، سواء للمساعدة في توفير المال لتعليم الأطفال، أو حتى يكون لدى الأطفال المزيد من الطعام ليأكلوه.

"أحرم نفسي من الطعام حتى أتمكن من توفير المال الكافي لكي يذهب أطفال أخي إلى المدرسة، لأن مستقبلهم يعتمد عليها. ولا أمانع القيام بأي عمل لضمان حصول الأطفال على التعليم. أما أنا، فلا أكترث لمستقبلي" – أميرة

ومع ذلك، فلم تكن هذه هي الطريقة الوحيدة التي تأثر بها الأطفال بسبب عدم قدرة أسرهم على تلبية الاحتياجات الأساسية؛ إذ قالت 7% (7%) من النساء اللائي لم يستطعن تلبية احتياجاتهن الأساسية إنهن يعتمدن على الأطفال لزيادة دخل الأسرة. وفي أغلب الأحيان كانوا من الأطفال الذكور. وعلى نحو مماثل، قالت النساء أيضًا إنهن قد سحبن الأطفال من المدرسة (10%)، غالبًا لأنهن لا يستطعن تحمل الرسوم أو حتى يتمكن الأطفال من كسب الدخل. ويدعم ذلك الأبحاث السابقة التي أظهرت أن أكثر من ثلاثة أرباع الأطفال اللاجئين السوريين في العراق يعملون لإعالة أسرهم[38]. وبالإضافة إلى الاعتماد على الأطفال للمساهمة في دخل الأسرة، أبلغت 3% من النساء عن لجوئهن إلى تزويج أطفالهن دون السن القانونية كآلية للتغلب على عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة. وقد مالت الأغلبية إلى تزويج أطفالهن الإناث، مقابل عدد صغير أشار إلى تزويج أطفالهن الذكور.

"أخي الصغير البالغ من العمر 10 سنوات طالب، لكننا جعلناه يترك المدرسة حيث عُرض عليه عمل مقابل 2000 دينار عراقي يوميًا. ولكنه ترك وظيفته لأنه طُلب منه رفع الأوزان الثقيلة وكان من الصعب عليه القيام بذلك." – إسراء

وكانت احتمالا ت سحب الأطفال الذكور من المدرسة أكبر (48%) من الإناث (25%) أو الذكور والإناث (17%). وربما يرجع ذلك إلى أن الأطفال الذكور من المرجح أن يساهموا في دخل الأسرة، في حين أن الأطفال الإناث أكثر مساهمة في اقتصاد الأسرة غير مدفوع الأجر. وتتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة التي تشير إلى أنه في حين تشكل الإناث 48% من مجموع عدد الطلاب اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، فإن الفتيات أكثر عرضة من الفتيان للالتحاق بالمدرسة الثانوية[39].

وعلى الرغم من ذلك، تحدثت النساء في المقابلات النوعية عن أهمية تعليم الأطفال، وإن كان بعضهن لم يتمكن من يتمكنوا من إكمال دراستهن، إما بسبب القيود التي فُرضت عليهن من جانب الأهل أو لضرورة مساهمتهن في دخل الأسرة.

"تركت المدرسة لأتمكن من العيش والعمل ولكن لا يوجد عمل." – الإسراء

38 UNICEF, "Assessment of the Situation of Child Labour among Syrian Refugee Children in the Kurdistan Region of Iraq," 2014, cited in Save the Children, "Small Hands, Heavy Burden: How the Syrian Conflict is Driving More Children into the Workforce" 2015, http://childrenofsyria.info/wp-content/uploads/2015/07/CHILD-LABOUR.pdf.

39 UNHCR, "Regional Refugee and Resilience Plan (3RP): Iraq 2017-2018," http://www.3rpsyriacrisis.org wp-content/ uploads/2017/01/IRAQ-3RP-Regional Refugee-Resilience- Plan-2017-2018.pdf, 39.

82% قُلن إن انعدام الأمن الاقتصادي هو شاغلهن الرئيسي.

57% لم يكن لديهن ما يكفي من المال للعيش. 34% منهن كان لدى أحد أفراد أسرتهن عمل مؤقت أو تعاقدي كمصدر أساسي لدخل الأسرة، وأفادت 30% باشتغالهن في أعمال عارضة خارج القطاع الزراعي.

أفادت 4% فقط من النساء بأنهن يعملن بدوام كامل أو جزئي أو مؤقت فيما عبرت نحو ربعهن عن رغبتهن في العمل من أجل المساهمة في دخل الأسرة.

ويبدو أن ثمّة علاقة بين الدخل وحيازة هذا التصريح، إذ كانت احتمالات امتلاك اللاجئات الأكثر فقراً اللائي تمت مقابلتهن تصريح إقامة أقل (65%) من النساء اللائي كان دخل أسرهن أعلى (90%).

دور المرأة في الأسرة المعيشية والمجتمع

دور المرأة داخل الأسرة المعيشية

أفادت النساء بأنه من المرجح أن يكون لهن دور في القرارات الأسرية العامة أكثر منه في القرارات المالية في محيط الأسرة. وعندما سُئلن عن دورهن في صنع القرارات الأسرية، أفاد ثلثا النساء (65%) بأنهن يتخذن قرارات متعلقة بالأسرة مع أزواجهن، وأبلغت 8% أنهن مسؤولات حصريًا عن هذه القرارات.

وكانت القرارات المالية تُتّخذ على الأرجح من قبل رب الأسرة الرجل (43%)، وإن كانت 41% من النساء أفدن بأنهن وأزواجهن يتخذون القرارات المالية بشكل مشترك، وذكرت 10% إن هذه القرارات كانت لهن وحدهن. ومن بين هؤلاء النساء اللواتي كنّ صاحبات القرار المالي، كان أغلبيتهن—الثلثان (67%)—العائل الأوحد لأسرهن المعيشية.

وعندما طُلب منهن مقارنة دورهن في القرارات الأسرية حاليًا وقبل الصراع في سوريا، أفادت غالبية النساء (57%) بأنهن يقمن الآن بدور أكبر، حيث أفادت 32% بأن شيئًا لم يتغير فيما أشارت 11% إلى تراجع دورهن. وقد يرجع ذلك إلى المسؤوليات الجديدة المتعلقة بإعالة أسرهن، بما في ذلك التعامل مع مقدمي الخدمات والمساعدات، كما هو موضح في الشكل 10 أدناه.

الشكل (10): المسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتق النساء مقارنة بما كان عليه الأمر قبل الأزمة السورية

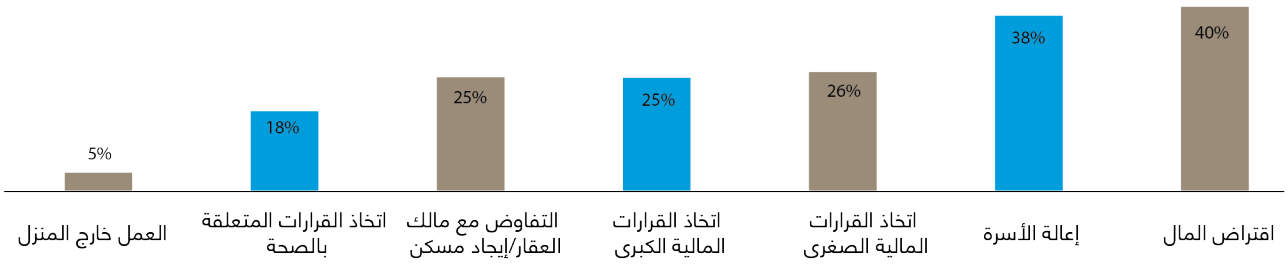

يتفق ذلك مع النتائج النوعية، حيث ذكرت النساء إنهن صرن يتحملن مسؤوليات أكبر مما كان عليه الوضع قبل الأزمة السورية. وبشكل عام، وجدت النساء أن هذه الزيادة في المسؤوليات سببها الحاجة فقط، وأنه لم يكن شيئًا يرغبن فيه بالضرورة.

"لم أكن أعمل في سوريا، ولكننا هنا بحاجة إلى العمل، لأن مسؤولياتنا أكبر، ودخلنا أقل." – أميرة

وعلى الرغم من عدم اضطلاعهن دائمًا بمسؤولية صنع القرار، فقد شعرت غالبية النساء (62 %) أن بإمكانهن التأثير في القرارات التي تُتّخذ في محيط أسرهن المعيشية، وقالت 25% إنهن يستطعن ذلك. وكانت النساء المعيلات لأسرهن أو اللائي يتشاركن مع أزواجهن في إعالة الأسرة أكثر شعورًا بأن النساء يمكن أن يؤثرن على قرارات الأسرة (73% و78% بالترتيب) مقارنة بالنساء اللواتي كان زوجهن هو رب الأسرة (60%).

وفي المقابلات النوعية، رددت بعض النساء ذلك، إذ قُلن إنهن يشاركن في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة؛ فيما رأت أخريات أن اختيارات أسرهم لم تكن قرارات فعلية اتخذوها، بل أملتها عليهم القيود المالية الواقعة عليهم.

"هذه القرارات خارجة عن سيطرتنا، لأننا محكومون بوضعنا المالي" – جيهان

دور المرأة في المجتمع المحلي

قالت نسبة كبيرة من النساء اللواتي تمت مقابلتهن إن النساء عموماً قادرات على التأثير في القرارات المتخذة في محيط المجتمع المحلي (76%)، وإن كانت نسبة أكبر (89%) أشارت إلى إن الرجال قادرون على القيام بذلك. وفي الدراسة النوعية، أفادت النساء بأنهن لا يعلمن عن أية مشاركات من قبل المرأة في المجتمع المحلي، سواء بسبب الأعراف الاجتماعية أو بسبب المسؤوليات المنزلية.

"تتولى النساء الشؤون المنزلية، مثل الرعاية والمساعدة في الواجبات المنزلية وترتيب المنزل. ولا أعتقد أن اللاجئات يحظين بأي وضع اجتماعي داخل المجتمع المحلي في أربيل." – هنا

ورأت معظم النساء (70%) أن اللاجئات السوريات يمكن أن يصبحن قائدات في مجتمعهن المحلي، بينما أشارت نسبة أكبر (79%) إلى اعتقادهن بأن الرجال سيقبلون فكرة وجود قيادات نسائية في المجتمع. بيد أن 0.4% فقط من النساء ذكرن إنهن قد اضطلعن بدور قيادي مجتمعي جديد منذ الصراع في سوريا.

وفي المقابل، في المقابلات النوعية، شعرت النساء أن الرجال لن يقبلوا قيام النساء بأدوار قيادية، وأنه حتى لو سمح الرجال السوريون للنساء بأن يصبحن قادة في المجتمع، فسيواجهن عقبات مالية ومجتمعية وثقافية ولوجستية. وشعرت الكثيرات بأنهن يفتقرن إلى التعليم والأموال والعلاقات اللازمة للنجاح في المناصب القيادية داخل المجتمع المحلي.

"لم أسمع قط عن امرأة في موقع قيادي في مجتمع اللاجئين السوريين. وذلك لأنه ليس مكانهن، بسبب الاختلافات الثقافية. أود أن أكون قائدة لكن الأمر صعب بالنسبة لي، لأنني لا أعرف هذه المنظمات، ولا أعرف أي شخص هنا، بل إنني لا أعمل حتى، ولا أعرف ما إذا كان بإمكان القيادات النسائية التأثير في المجتمع." - جيهان

حرية التنقل

في المقابلات النوعية، أفادت العديد من النساء بأن حرية التنقل في إقليم كردستان العراق أقل منها في سوريا. وبالنسبة للبعض، كان هذا مرتبطًا بعدم امتلاك المال اللازم للوصول إلى الأماكن، وذكرن إن ذلك قد أثر على الرجال والنساء على حدٍّ سواء. ومع ذلك، فإن بعض المسائل المذكورة تتعلق على وجه التحديد بديناميات النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، حيث ذكرت النساء إنه لا يمكنهن السفر بدون مرافق أو مغادرة المنزل ليلاً لأنه يتم الحكم عليهن من خلال ملابسهن، وشعرن بالضعف كلاجئات.

"كنا أفضل حالاً في سوريا، وكنا نشعر بالأمان أثناء السير في الشارع. ولم يكن أحد ينظر إلينا، لكن هنا يرمقوننا بنظرات غريبة، وأشعر أنني تعرضت للخيانة." – جيهان

وتتفق هذه الرؤى مع النتائج التي خرجت بها الدراسة الكمية؛ فبالمقارنة مع الوضع قبل الأزمة السورية، شعرت 40% من النساء بأن حرية المرأة في التنقل أقل في إقليم كردستان العراق، لكن 45% شعرن أن الرجال يتمتعون بقدر أكبر من الحرية.

"يتمتع الرجال بقدر أكبر من الحرية هنا وفي سوريا. أما بالنسبة للحريات الممنوحة للمرأة فقد كانت أفضل في سوريا." – شيلان

وجنحت النساء المعيلات لأسرهن المعيشية إلى القول بأن الرجال يتمتعون بمساحة أكبر من الحرية من ذي قبل، بالمقارنة مع الوضع قبل اندلاع الأزمة السورية، فيما تحظى النساء بحريات أقل، كما هو موضح في الشكل 11.

الشكل (11): حرية الحركة النسبية المتصوَّرة التي يتمتع بها الرجال والنساء (مقارنة بما كانت عليه في سوريا قبل الأزمة)

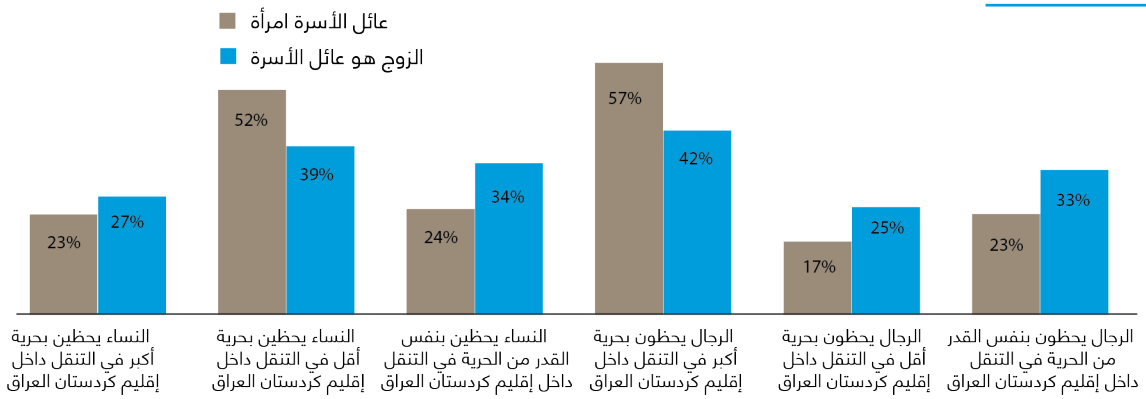

وتتفق هذه الرؤى أيضًا مع النتائج المتعلقة بالوصول إلى خدمات النقل، حيث قالت 91% من النساء إنهن قد حصلن على خدمات متعلقة بالنقل أثناء وجودهن في إقليم كردستان العراق. وكان الاستثناء الملحوظ لذلك في السليمانية، حيث قالت 50% فقط من النساء إنهن قد حصلن على خدمات النقل، وربما يشير ذلك إلى وجود عجز في هذه الخدمة. وأفادت 8% من النساء بأن عدم قدرتهن على تحمل تكاليف المواصلات يحول دون وصولهن إلى الخدمات التي يحتجنها، حيث أفادت بعض النساء بأن وصولهن إلى الخدمات سيصير ممكنًا من خلال إتاحتها في مواقع أكثر ملاءمة (15%) أو تقديم الخدمات المتنقلة (8%).

وبالإضافة إلى العوائق الهيكلية، أشارت ربع النساء (26%) إلى أن الشعور بانعدام الأمان قد أدى إلى تقويض حركة فرد واحد على الأقل في أسرهن المعيشية، على الرغم من أن عددًا صغيرًا نسبيًا من النساء أبلغن عن وجود مشكلات تتعلق بالسلامة (تمت تغطيتها بشكل أكبر في قسم الأمن والسلامة أدناه). وكان تقييد الحركة بسبب مشاكل السلامة أعلى في دهوك (42%) ومخيم دوميز 1 (42%) والأدنى في أربيل (15%)، ومن المرجح أن يؤثر على أفراد الأسرة من الإناث، كما هو موضح في الشكل 12 أدناه.

الشكل (12): تراجُع حرية تنقل أفراد الأسرة المعيشية

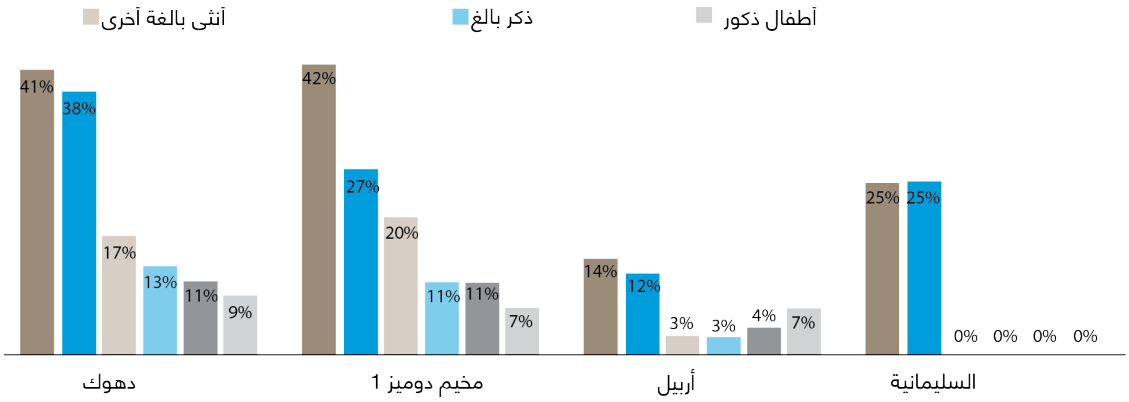

في المقابلات النوعية، أفادت العديد من النساء بأن حرية التنقل في إقليم كردستان العراق أقل منها في سوريا. وبالنسبة للبعض، كان هذا مرتبطًا بعدم امتلاك المال اللازم للوصول إلى الأماكن، وذكرن إن ذلك قد أثر على الرجال والنساء على حدٍّ سواء. ومع ذلك، فإن بعض المسائل المذكورة تتعلق على وجه التحديد بديناميات النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، حيث ذكرت النساء إنه لا يمكنهن السفر بدون مرافق أو مغادرة المنزل ليلاً لأنه يتم الحكم عليهن من خلال ملابسهن، وشعرن بالضعف كلاجئات.

السلامة والأمن

أفادت خُمس النساء (19%) بأن العنف ضد المرأة قد ازداد أثناء اللجوء منذ بداية الأزمة السورية، حيث ذكرت أكثر من نصفهن إن العنف ضد المرأة يمثل مشكلة، واعتبرتها 12% منهن قضية رئيسية. وتشير الردود أيضًا إلى انتشار العنف الجنسي داخل مخيمات إيواء اللاجئين. وأكدت النساء أن العنف ضد المرأة يحدث بشكل شائع داخل المنزل، فيما تشير إجاباتهن إلى أن العنف ضد المرأة لا يزال يُنظر إليه على أنه مسألة خاصة. وأفادت ربع النساء (26%) بأن المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن قد حدَّت من حركة النساء في المقام الأول.

وعندما سُئلت النساء عما إذا كُن قد واجهن مشكلات أمنية من أي نوع، أفادت أقل من 1% (أربع نساء فقط) منهن بأنهن أو أحد أفراد أسرهن قد تعرضوا لمشاكل أمنية بشكل أو بآخر خلال الأشهر الستة السابقة[40]، سواء تحرش لفظي أو سرقة أو سطو أو عنف مجتمعي أو نزاعات.

وأفادت النساء بأنه غالبًا ما لا يتم إبلاغ السلطات بحالات العنف أو التحرش، سواء اللفظيّ أو الجسدي، ويرجع ذلك إلى خشية اللاجئين السوريين من التداعيات السلبية التي قد تطالهم ومن عدم معاقبة الجناة، مدفوعين في ذلك إلى حد كبير بشعورهم أن اللاجئين السوريين لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون العراقيون في إقليم كردستان العراق.

وقالت إحدى السيدات اللائي تعرضن للمضايقات اللفظية إنها لم تبلغ عنها لأنها كانت تخشى ردود الفعل العنيفة، أو الوصم بأنها قد فعلت أمرًا استرعى الانتباه غير المرغوب فيه. وروت أخرى قصة مقتل شقيقها على يد أسرة عراقية في حادث سيارة. وقالت إن أسرتها لم تبلغ عن الحادث أو وفاته، لأن البلاغ لن يفضي إلى أي قرار.

"لم أفعل شيئًا لأنني كنت خائفة، لكن لو كنت في سوريا كنت سأشتكي عليه." – إسراء

"إذا هاجمني شخص ما أو أساء إليّ، لا سمح الله، فسأبلغ مسؤولي الأمن، لأن هذا من حقي ولا أسمح لأحد باستغلالي لمجرد أنني لاجئة، فالقانون هو القانون وأنا أعرف حقوقي. ومن الممكن أن يُعاقّبوا في بعض الأحيان." - أميرة

وفي الدراسة النوعية، اعتقد البعض أن العنف ضد المرأة يمثل جزءًا من الحياة في أي بلد، وكشفن عن أن هذه التجارب ربما باتت أمرًا طبيعيًّا بالنسبة للعديد من النساء.

"العنف موجود في كل مكان، بجميع أشكاله–اللفظي والجسدي والجنسي—وبين جميع الأعمار. ومن الصعب معرفة ذلك، ويمكن أن يحدث للنساء السوريات اللاجئات لأنهن في وضع حساس." - أميرة

تباينت وجهات النظر بشأن العنف ضد المرأة كمشكلة بشكل كبير حسب الموقع الجغرافي. فكانت النساء في مخيم دوميز 1 أكثر ميلاً لاعتبار العنف ضد المرأة مشكلة كبيرة (33%). ولا غرابة في ذلك إذا ما تم النظر إليه في ضوء النتائج المماثلة في هذا التقرير فيما يتعلق بحركة الإناث المقيدة بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة داخل المخيمات.

40 تم الإبلاغ عن نقص الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة. بالنظر إلى منهجية هذه الدراسة (مقابلات قصيرة نسبيًا لمرة واحدة)، ليس من الغريب أن نجد

الشكل (13): التصورات الخاصة بالعنف ضد المرأة بوصفه مشكلة في مجتمع اللاجئين السوريين

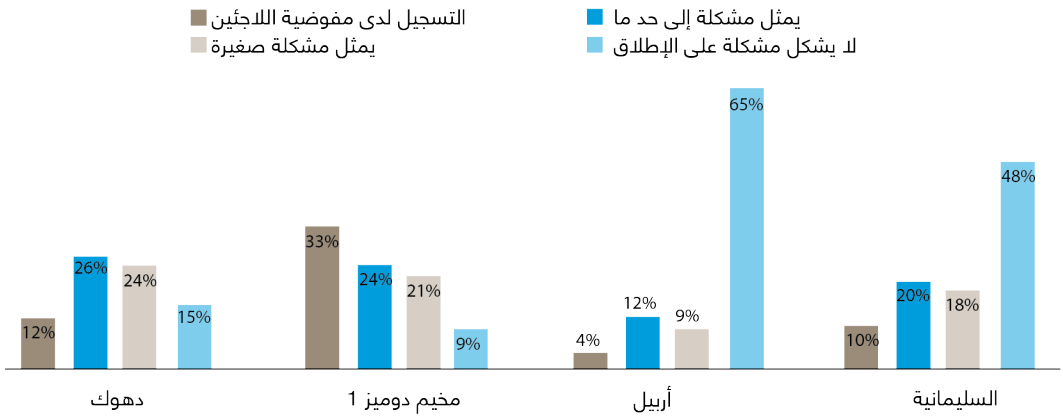

من بين النساء اللواتي اعتبرن العنف ضد المرأة مشكلة، شعرت الغالبية العظمى (81%) أن العنف ضد المرأة يحدث غالبًا في المنزل، وأفادت جميع النساء تقريبًا في مخيم دوميز 1 (95%) بأن العنف ضد المرأة عندما يحدث، فإنه يحدث في البيت. ويتفق ذلك مع الدراسات السابقة حيث رأت المشاركات النوعيات أن العنف ضد المرأة في سياق الزواج قد ازداد منذ أن تركن حياتهن في سوريا[41]، وذكرت أخريات إن العنف ضد النساء يحدث في أغلب الأحيان في الأماكن العامة (17%)، وفي مكان العمل (15%) وفي مواقع توزيع وتوفير الخدمات (6%).

على الرغم من أن الاختلافات في منهجية الاستقصاء لا تسمح بالمقارنة المباشرة، إلا أن هذه النتائج تتناقض مع نتائج دراسة أُجريت في عام 2013، حيث ذكرت إن النساء يعتقدن أن سيارات الأجرة (35%) والشارع (33%) أكثر الأماكن خطورة بالنسبة للنساء والفتيات السوريات في

41 UN Women, "We Just Keep Silent," 14.

الشكل (14): الأماكن الأكثر عُرضة لوقوع العنف

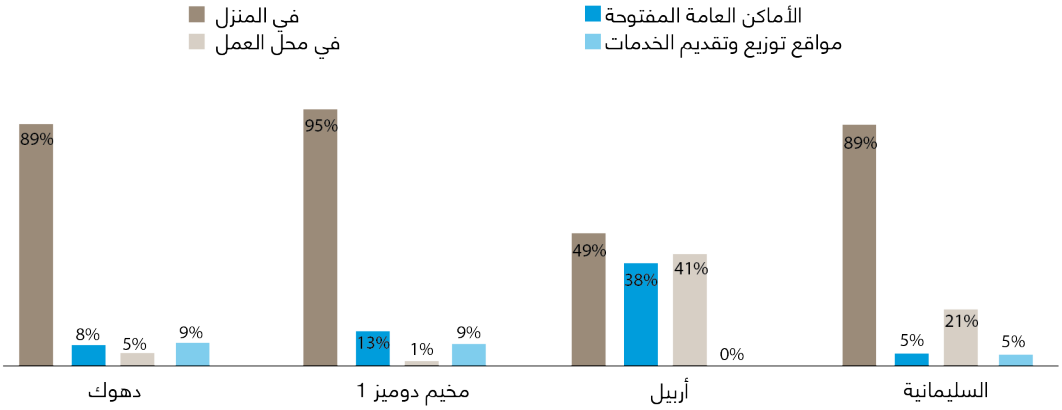

نتائج دراسة أُجريت في عام 2013، حيث ذكرت إن النساء يعتقدن أن سيارات الأجرة (35%) والشارع (33%) أكثر الأماكن خطورة بالنسبة للنساء والفتيات السوريات في العراق يليهما مكان العمل (17%) والمنزل (7%)[42].

وقالت أكثر من ثلث النساء (36%) إن العنف ضد المرأة الذي عانين منه هو نفسه في إقليم كردستان العراق كما كان في سوريا. وأفادت خمس النساء (19%) بأن العنف ضد المرأة قد ازداد منذ اندلاع الأزمة السورية. وكانت النسبة أعلى للنساء المقيمات في مخيم دوميز 1 (31%) كما رددت النساء في أربيل نفس الرأي في المقابلات النوعية، إذ قلن إنهن يشعرن بالأمان في سوريا. وذكر عدد أقل بقليل من ثلث (28%) النساء إن العنف ضد المرأة قد تراجع منذ الأزمة السورية.

42 UN Women, "We Just Keep Silent: Gender-based violence amongst Syrian refugees in the Kurdistan Region of Iraq," April 2014, https://reliefweb.int/sites reliefweb.int/files/resources/We_Just_Keep_Silent_final_English.pdf, 51.

وقالت أكثر من ثلث النساء (36%) إن العنف ضد المرأة الذي عانين منه هو نفسه في إقليم كردستان العراق كما كان في سوريا. وأفادت خمس النساء (19%) بأن العنف ضد المرأة قد ازداد منذ اندلاع الأزمة السورية. وكانت النسبة أعلى للنساء المقيمات في مخيم دوميز 1 (31%) كما رددت النساء في أربيل نفس الرأي في المقابلات النوعية، إذ قلن إنهن يشعرن بالأمان في سوريا. وذكر عدد أقل بقليل من ثلث (28%) النساء إن العنف ضد المرأة قد تراجع منذ الأزمة السورية.

"كنت أفضل حالاً في سوريا، وكان معي والدي وأخي [للحماية والدعم]، ولم أكن أحمل هم أي شيء." – شيلان

ومن بين 47% من النساء اللواتي قلن إن العنف ضد المرأة يمثل مشكلة في مجتمع اللاجئين السوريين، قالت أكثر من نصفهن (55%) أن العنف لا يأخذ الطابع الجنسي أبدًا، بينما قالت 19% إنه قد يحمل طابعًا جنسيًّا، فيما لم تكن 25% منهن تعلم شيئًا عن هذا الأمر. وفي المقابلات النوعية، لم تعلق النساء على الطبيعة الجنسية للعنف، حيث قالت بعضهن إنهن لا يعرفن لأنهن لا يغادرن منازلهن في كثير من الأحيان ولا يتفاعلن مع المجتمع المحلي.

الشكل (15): الإبلاغ عن العنف ضد المرأة

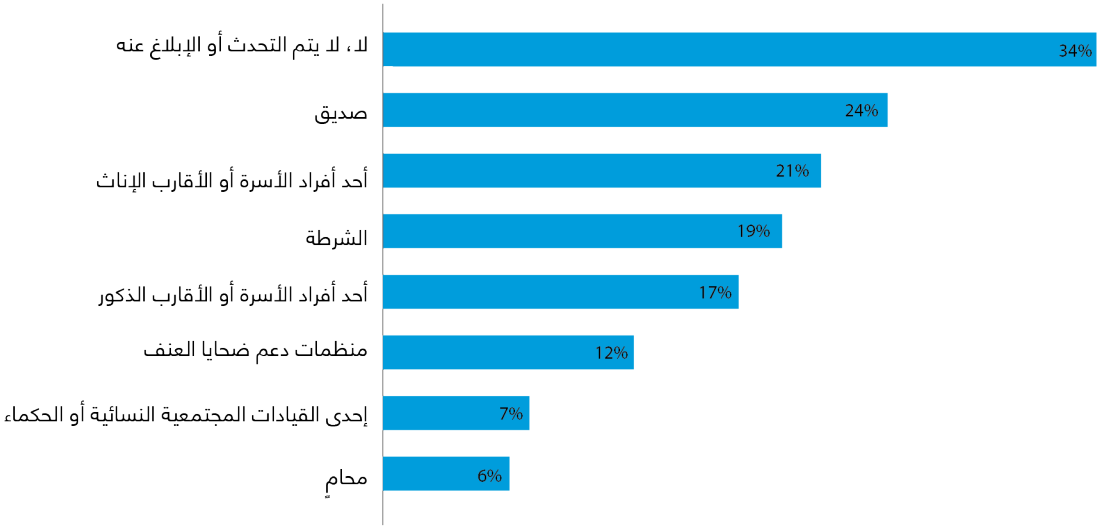

كانت أكثر من امرأة واحدة من بين كل خمس نساء (21%) على علم بوجود خدمة الوقاية من العنف ضد المرأة والاستجابة له للاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، بيد أن 3% فقط من النساء قد حصلن على هذه الخدمات بأنفسهن، على الرغم من أن هذا الرقم كان أعلى بكثير في السليمانية (15%) من أي مكان آخر. وفي الدراسة الكمية، من بين النساء الأربع اللواتي أبلغن عن تعرضهن للعنف، أفادت واحدة فقط بأنها حصلت على الخدمات الخاصة بالعنف ضد المرأة، وقالت 1% من النساء بشكل عام إنهن كن يرغبن في الوصول إلى هذه الخدمات لكنهن لم يستطعن.

وقد يعزى ذلك إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات. وأفادت دراسات أخرى أن الخدمات المقدَّمة للناجيات من العنف يصعب الوصول إليها، مما يتطلب تقديم تقارير إلى الشرطة من أجل الوصول إلى الملاجئ أو البيوت الآمنة التي تديرها الحكومة[43]. وهو أمر يدعو للقلق بشكل خاص في ضوء النتائج النوعية التي خلصت إليها دراستنا، والتي أظهرت انعدام الثقة في السلطات.

"لا أعتقد أن العنف يتم الإبلاغ عنه لأن السلطات لا تعاقب أحدًا، لأننا لاجئون. لا أعتقد أنه يتم الإبلاغ عنه حتى لو حدث بالفعل، لأن الإبلاغ لن يسفر عن شيء." - هنا

43 UN Women, "We Just Keep Silent," 16.

قالت 19% من النساء إن العنف ضد المرأة قد ازداد منذ بداية الأزمة السورية، حيث اعتبرتها نصفهن مشكلة، وقالت 12% إنها من المشكلات الرئيسية التي تواجههن.

قالت 19% من النساء إن العنف ضد المرأة قد ازداد منذ بداية الأزمة السورية، حيث اعتبرتها نصفهن مشكلة، وقالت 12% إنها من المشكلات الرئيسية التي تواجههن.

كانت 21% من النساء على علم بخدمات الوقاية من العنف ضد المرأة والاستجابة لها، لكن لم يحصل عليها سوى 3% فقط.

العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة

بالإضافة إلى استضافة اللاجئين السوريين، يوجد في العراق نحو 1,8 مليون شخص من النازحين داخليًا، يقيم 61% منهم في إقليم كردستان العراق، ويتركز معظمهم في دهوك[44]. ومنذ بداية الأزمة السورية، ازداد عدد سكان منطقة الحكم الذاتي الكردية بنسبة 28%. وقد أدى ذلك إلى فرض ضغوط كبيرة على الحكومة وفرق الإغاثة التي تعمل على حل مشكلات اللاجئين، كما أدى إلى مطالبة بعض اللاجئين السوريين الموجودين خارج المخيمات نقلهم إليها.[45]

أدت سياسة حكومة إقليم كردستان المتمثلة في توفير الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والأمن الاقتصادي والفرص لجميع سكان إقليم كردستان العراق إلى استنزاف البنية تحتية للخدمات الوطنية والمحلية، والتي كانت تعاني من عجزٍ في قدرتها الاستيعابية حتى قبل الأزمة السورية.

وفي المدارس المحلية، يواجه المعلمون والإداريون تحديات الحال مع الردود الأخرى، فقد تباينت الإجابات حسب المنطقة الجغرافية، وكانت الأعلى في أربيل، كما هو موضح في الشكل 16 أدناه.

إضافية متمثلة في استيعاب كل من الأطفال اللاجئين السوريين والنازحين داخليًا، فضلاً عن الأطفال المحليين. وفي الوقت الذي ارتفع فيه معدل الالتحاق بالمدارس، ظل عدد المدرسين في البلاد كما هو دون تغيير[46]. وفي المقابلات النوعية التي أُجريت لهذه الدراسة، اقترحت امرأة سورية إمكانية توظيف معلمين مؤهلين من السكان اللاجئين للتدريس داخل مدارس اللاجئين.

"أعمل في مدرسة مخصَّصة للاجئين السوريين، وأحياناً تجلب الوزارة معلمين دون المستوى. لا أدري لماذا؛ فاللاجئين السوريين بحاجة إلى هذه الأموال." - هنا

وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة المفروضة على الحكومة الكردية وتزايد عدد السكان، اعتبرت معظم النساء التي شملتهن هذه الدراسة أن العلاقة بين السوريين والعراقيين الذين يعيشون في إقليم كردستان العراق جيدة (74%) أو عادية (15%). كما هو

44 UN Population Fund (UNFPA), "Women and Girls in the Syria Crisis: UNFPA Response, Facts and Figures," March 2015, 11. http://www.unfpa.org/resources/women-and-girls syria-crisis-unfpa-response-facts-and-figures

45 UNHCR, "3RP: Iraq Monthly Update July 2017, Protection," July 2017, http://data.unhcr.org/syrianrefugee download.php?id=14192.

46 UNHCR, "3RP: Iraq."

الشكل (16): التصورات الخاصة بالعلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة

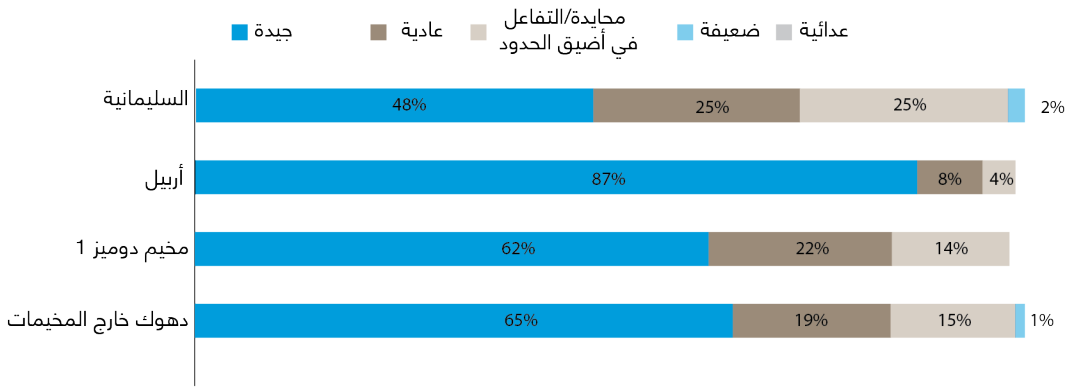

ومع ذلك، في المقابلات النوعية تباينت تصورات النساء بشأن العلاقة مع المجتمع المحلي المضيف. وأشار البعض إلى أنهن يتفاعلن في أضيق الحدود مع العراقيين المقيمين في إقليم كردستان العراق، فيما اعتبرتهم أخريات مرتكبين للعنف ضد السوريين. وحتى عند اتخاذ نظرة إيجابية عامة، أشارت إحدى النساء وضعها في قوالب نمطية مؤذية عن اللاجئين السوريين.

"تختلف الظروف، فبعض الناس يحترموننا، والبعض الآخر ينظر إلينا بوصفنا لاجئين. على سبيل المثال، لدي صديقات من غير اللاجئات، وهن من أربيل. فقالت لي إحداهن، وهي تعمل مدرسة، إن أطفال اللاجئين ليسوا مثل أطفالنا، فهم يتسمون بالانفلات وتصعب السيطرة عليهم في المدرسة. وقد انزعجت كثيرًا، لكنني لم أقل أي شيء." - هنا

وانقسمت النساء في الدراسة الكمية حول كيفية تغير العلاقة بين اللاجئين والمجتمع المحلي المضيف بمرور الوقت، وإن كان معظمهن قلن إنها في تحسُّن (58%). بيد أن ثمة تباين كبير ظهر حسب المنطقة الجغرافية، كما هو موضح في الشكل 17 أدناه. وفي المقابلات النوعية، أشارت بعض النساء إلى أن العلاقة تحسنت منذ وصولهن إلى إقليم كردستان العراق بفضل الثقافة الكردية المشتركة أو استعداد كلا الطرفين للتكيف مع بعضهما البعض.

الشكل (17): التصورات الخاصة بتغيُّر العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة

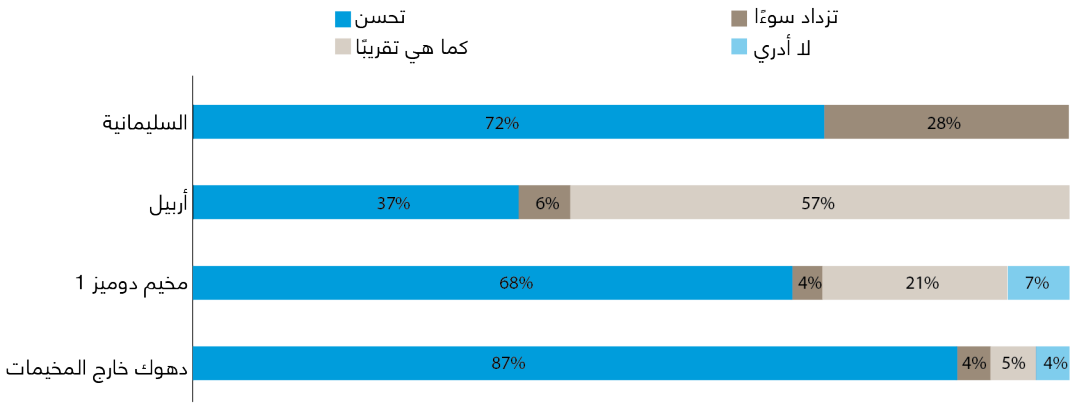

وتتفق هذه الآراء مع 39% من النساء اللواتي أكدن على عدم وجود أي مصادر للتوتر بين المجتمعين. غير أنه على النقيض من ذلك، قالت 21% من النساء إن الاختلافات الثقافية كانت أكبر مصدر للتوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وقالت 21% أخريات إن التنافس على الوظائف هو أكبر مصدر للتوتر. وفي إحدى المقابلات، تبنت امرأة وجهة نظر محبطة بشكل خاص للتوتر بين المجتمعين الكرديين العراقي والسوري.

"لا أعتقد أن أي شخص يتنافس معنا لأننا لا نملك شيئًا."
- إسراء

وصول اللاجئين السوريين إلى الخدمات في إقليم كردستان العراق

في هذه الدراسة، تم تحديد درجة الوعي بالخدمات الإنسانية والوصول إليها في الغالب من خلال الوضع المادي للمرأة، إذ اختلفت بشكل كبير حسب نوع الخدمة. وفي حين أن العلم بوجود الخدمة يعد شرطًا أساسيًّا للقدرة على الوصول إليها، إلا أنه لا يشير بشكل حصري إلى حصول المرأة عليها من عدمه.

كما هو موضح في الشكل 18، كانت جميع النساء على دراية بنوع واحد على الأقل من الخدمات. وبشكل عام، كانت درجة الوعي بالخدمات المتاحة للاجئين السوريين أعلى في مخيم دوميز 1 مقارنة بالمواقع الأخرى، مما يتفق مع النتائج السابقة حول نوع المساعدات المتاحة والطابع المنغلق للمخيمات.

الشكل (18): الوعي بالخدمات والوصول إليها

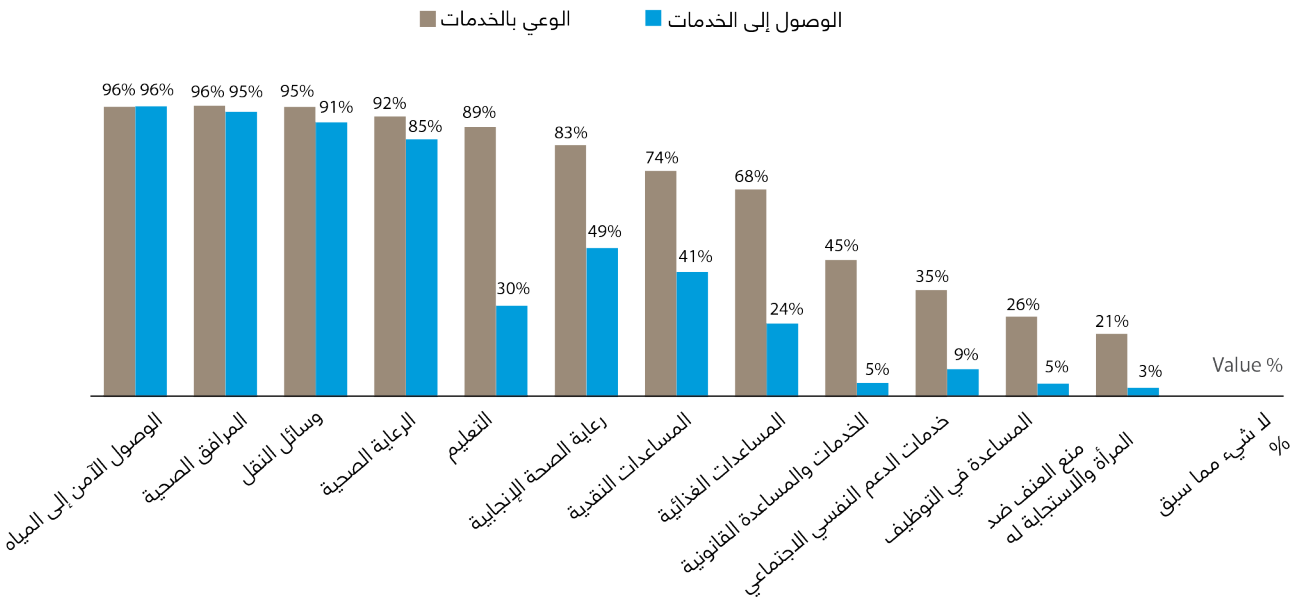

في هذه الدراسة، أبلغت جميع النساء ماعدا امرأتين عن حصولهن على واحدة أو أكثر من الخدمات ذات الأهمية. وعلى الرغم من ذلك، أفادت 80% من النساء بوجود نوع واحد على الأقل من الخدمات يرغبن في الوصول إليه ولكن تعذر عليهن ذلك.

الشكل (19): الرغبة في الوصول إلى الخدمات وعدم التمكن من ذلك

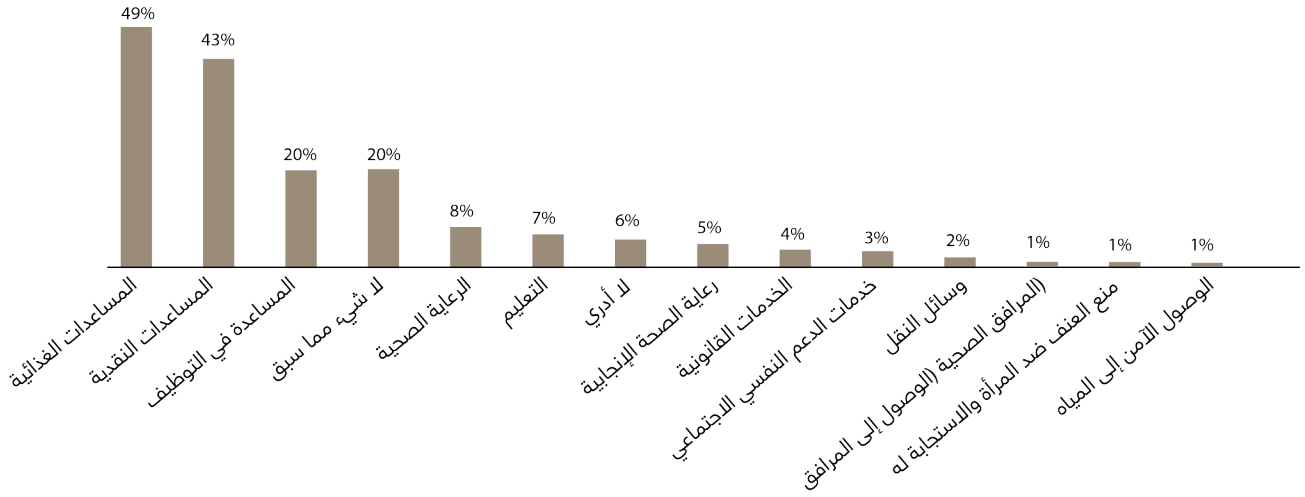

ذكرت النساء اللائي وصلن إلى الخدمات في الغالب إن احتياجاتهن قد تمت تلبيتها على الأقل جزئيًا، كما هو موضح في الشكل 20 أدناه. وينطبق هذا بشكل خاص على أولئك الذين وصلوا إلى المرافق الصحية وخدمات المياه المأمونة والنقل. وكانت برامج المساعدة النقدية وخدمات المساعدة في التوظيف أقل احتمالاً لتلبية احتياجات النساء اللواتي وصلن إليها.

الشكل (20): الاحتياجات المستوفاة حسب نوع الخدمة التي تم الوصول إليها

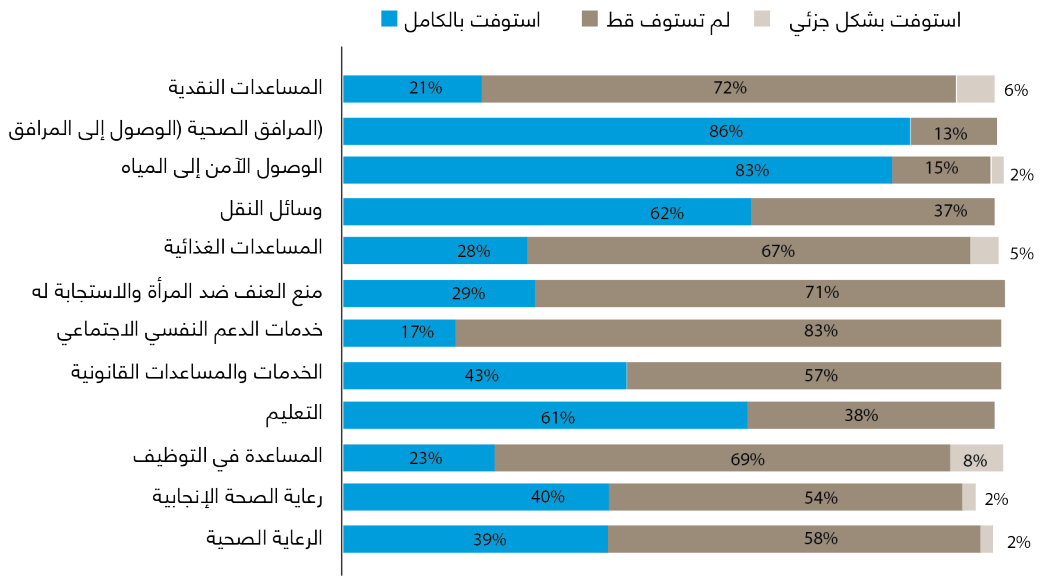

لم تسمع النساء المشاركات في الدراسة النوعية في أربيل سوى القليل عن الخدمات المقدَّمة أو المنظمات التي توفرها، وأوضحن أن المساعدات كانت نادرة وغير متوقعة وغير كافية.

”لم أسمع أو أشاهد أي ملصقات ولم يخبرني أحد أي شيء. فقط في البداية عندما وصلنا لأول مرة تلقينا 4 بطانيات وسخان غاز و400 دولار. وعندما تلقينا 400 دولار، كان الأمر مرهقًا للغاية، وأنفقنا 25000 دينار عراقي على سيارات الأجرة. لم نحصل على أي شيء آخر منذ ذلك الحين.“ - إسراء

لم تسمع النساء المشاركات في الدراسة النوعية في أربيل سوى القليل عن الخدمات المقدَّمة أو المنظمات التي توفرها، وأوضحن أن المساعدات كانت نادرة وغير متوقعة وغير كافية.

”لم أسمع أو أشاهد أي ملصقات ولم يخبرني أحد أي شيء. فقط في البداية عندما وصلنا لأول مرة تلقينا 4 بطانيات وسخان غاز و400 دولار. وعندما تلقينا 400 دولار، كان الأمر مرهقًا للغاية، وأنفقنا 25000 دينار عراقي على سيارات الأجرة. لم نحصل على أي شيء آخر منذ ذلك الحين.“ - إسراء

الشكل (21): المنظمات التي توفر الموارد والخدمات

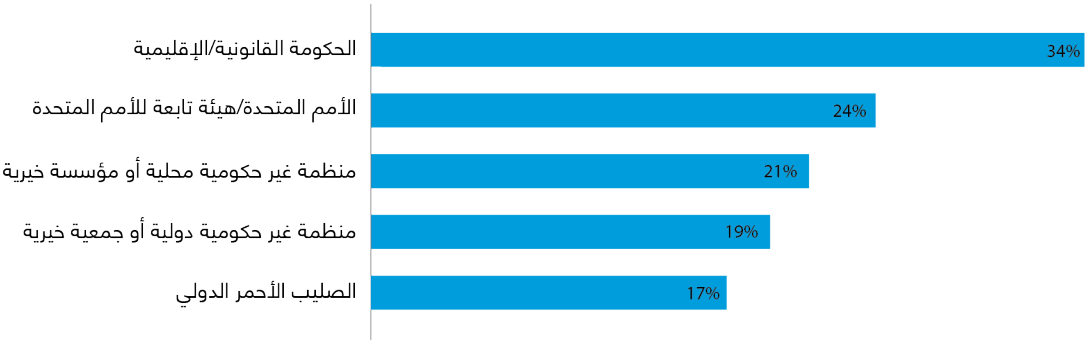

كانت الحكومة المحلية أو الإقليمية (94%) والأمم المتحدة (82%) من أكبر مقدمي الموارد والخدمات للاجئين السوريين.

العقبات التي تحول دون الوصول إلى عوامل التمكين المحتَملة

على الرغم من جهود مقدمي الخدمات من أجل الوصول إلى الفئات السكانية المتضررة، تواجه النساء والفتيات العديد من العوائق التي تحول دون وصولهن إلى الخدمات. وكان نقص الوعي والتكلفة الباهظة من الموضوعات الشائعة في الأدبيات[47]،[48] وقد أكدت هذه الدراسة تلك النتائج.

بالنسبة لـ 80% من هذه العينة اللائي أردن الوصول إلى الخدمات ولكنهن لم يتمكنّ من ذلك، كانت المعرفة هي العائق الرئيسي، سواء عدم معرفة مكان الوصول إلى الخدمات (29%) أو عدم معرفة أن الخدمات كانت متاحة (20%). وكانت حواجز المعرفة هي الأعلى في السليمانية، كما هو موضح في الشكل 22 أدناه.

47 sIASC, "Syria Crisis Common Context Analysis Update, August 2015," August 2015, http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-crisis-common-context-analysis-update-august-2015.

48 For further discussion, see Literature Review sections "Overview of Issues Affecting Women and Girls as a Result of the Syria Crisis" and "Enabling Factors and Barriers to Access of Humanitarian Services Across All Countries"

الشكل (22): العوائق المتعلقة بالمعرفة للوصول إلى الخدمات

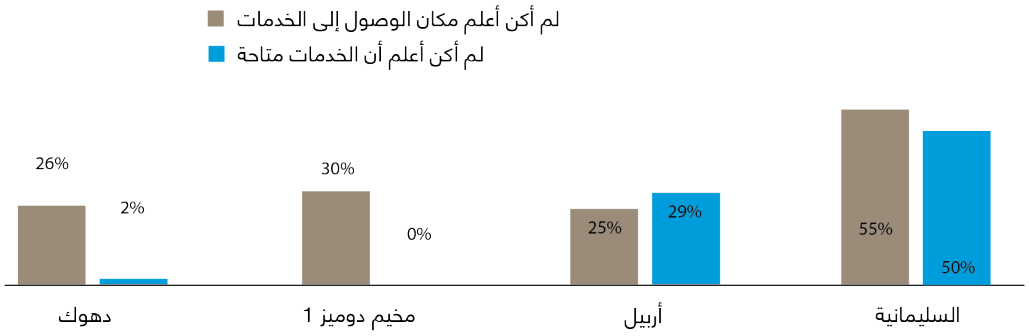

وحينما سُئلن عما يمكن أن يساعدهن على الوصول إلى الخدمات، كانت أحد الردود الأكثر شيوعًا هو الاتصال المباشر من قبل المنظمات الخدمية (15%). وأيدت الدراسة النوعية هذه النتائج، حيث كانت النساء بشكل عام غير مدركات لوجود العديد من الخدمات. وإذا علمن بوجودها لم يعرفن كيفية الوصول إليها، أو لم يكن على دراية بما قد يؤهلهن للحصول على الموارد أو الخدمات.

وذكرت إحدى النساء إنها لو كانت تعلم أن الموارد متوفرة، لما كانت لتسمح لأي شيء أن يقف في طريقها للوصول إليها، مشيرة إلى أن نقص المعرفة كان أكبر العوائق وأشدها.

"لو كنت أعلم أنهم كانوا يوزعون أغراض الأطفال أو أي أغراض أخرى لذهبت مع أصدقائي أو جيراني. فلم يكن زوجي ليمنعني، ولم نكن سنحمل هم تكلفة سيارة الأجرة، ولم أكن لأهتم بمكانها أو مصدرها. لو كنت متأكدة من أنني سأحصل على الخدمات، لكنت ذهبت." - شيلان

كما تباينت التصورات حول العقبات حسب الموقع الجغرافي؛ حيث أفادت أكثر من ربع النساء في دهوك (28%) بأن السبب في عدم قدرتهن على الوصول إلى الخدمات والموارد هو أنهن لسن في مخيم للاجئين. وقالت 34% من النساء في مخيم دوميز 1 إنهن غير قادرات على الوصول إلى الخدمات التي يحتجن إليها لأنهن 'لا توجد لديهن صلات قوية داخل المنظمة'، مما يشير إلى وجود فساد في عملية توزيع المساعدات. وتشير هذه التقارير إلى أنه على الرغم من أن النساء الموجودات خارج المخيمات يدركن أن العيش في مخيم للاجئين يتيح الوصول إلى الخدمات، إلا أنه ليس واقعًا عالميًّا لمن يعشن داخل المخيمات.

وكانت التكاليف هي العائق الرئيسي الآخر: أفادت 10% من النساء أنهن لا يستطعن تحمل تكاليف الخدمات. وكان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للنساء غير المتزوجات (20%، مقابل 9% من النساء المتزوجات)، وبين النساء اللائي كان دخل أسرهن الشهري 200,000 دينار عراقي أو أقل (18%، مقابل 8% من أصحاب الدخل الشهري 201,000 دينار عراقي أو أكثر).

وفي سياق متصل، قالت 14% من النساء اللائي أبلغن عن رغبتهن في الحصول على الخدمات ولكنهن غير قادرات على ذلك، إن الخدمات المجانية، وقالت 12% إن الخدمات منخفضة التكلفة، من شأنها تسهيل الوصول إلى الخدمات المطلوبة. وانطبق ذلك بوجه خاص على النساء صاحبات الدخل المنخفض.

وعلى نحو مماثل، أفادت النساء في الدراسة النوعية أنه حتى عندما عرفن أن المساعدات الغذائية متوفرة، فإن الحصول على هذه الخدمات كان معقدًا بسبب عدد من العوامل، منها تكلفة النقل، وتكلفة الفرصة الفردية، وعدم كفاية المساعدات لعدد الأشخاص المحتاجين.

"هناك أماكن يوزعون فيها المواد الغذائية والمساعدات العينية الأخرى، لكن لا يمكنني الذهاب إلى هناك لأنني بحاجة إلى وسائل النقل والمصروفات، كما أن ما يقدمونه لا يستحق هذه النفقات. وفي بعض الأحيان، لا تكون المواد كافية للجميع، لذلك نعود خاليي الوفاض." - هنا

وقد كان الوصول المادي إلى الخدمات في بعض المناطق أكثر صعوبة من غيرها، كما هو موضح في الشكل 23 أدناه. فلم تتمكن امرأة واحدة من بين كل 10 نساء (10%) من تحمل تكاليف النقل للوصول إلى مواقع الخدمة. وخلال الدراسة، رأت النساء أن توفير الخدمات في مواقع ملائمة (15%) والخدمات المتنقلة (8%) من شأنه تحسين فرص الوصول.

ولم تكن وسائل المواصلات عائقًا في مخيم دوميز 1، حيث أبلغت النساء أيضًا عن وصول الجميع إلى خدمات النقل. وعلى النقيض من ذلك، في السليمانية، حيث وصلت 50% فقط من النساء إلى خدمات النقل، أشارت 12% إلى أن عدم توافر وسائل النقل كان عائقاً أمام وصولهن إلى الخدمات، وأفادت 15% بأن توفير الخدمات في أماكن أكثر ملاءمة سيتيح الوصول.

الشكل (23): العوائق المتعلقة بالنقل للوصول إلى الخدمة

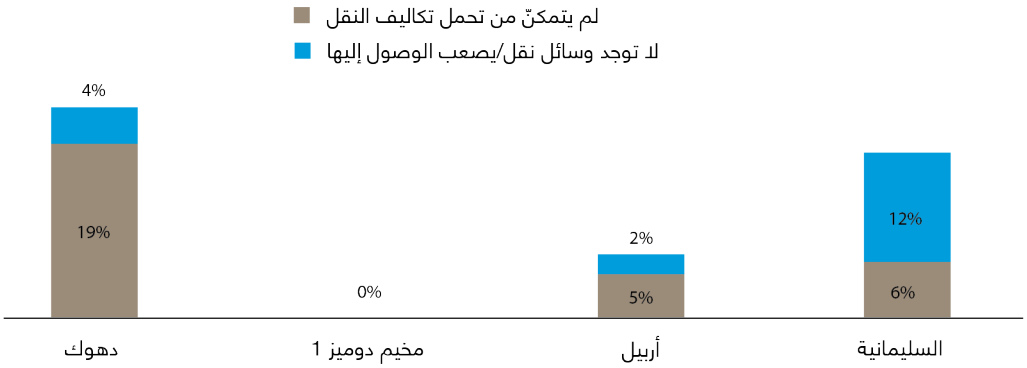

وتتفق هذه النتائج مع أحد الأبحاث التي أُجريت سابقًا حول إمكانية الوصول الجغرافي للخدمات المقدمة إلى النساء في سياقات الأزمات: نظرًا لافتقار النساء إلى القدرة على التحرك بأمان وبأسعار معقولة في الأماكن العامة، أثبتت خدمات الرعاية الشاملة التي تذهب إلى اللاجئين في منازلهم أنها فعالة للغاية بالنسبة للنساء.[49][50]

وفي المقابلات النوعية، كان الحل المقترح لمشاكل الوصول إلى الخدمات بشكل عام هو أن تقوم منظمات المساعدة بمراعاة الاتساق في عملية التوزيع وإمكانية التنبؤ بها، مما يشير إلى أنها تمثل عقبات إضافية.

"في بعض الأحيان، يأتون إلينا ويوزعون الأشياء. وفي أحيانٍ أخرى يعطون شخصًا ما أربعة صناديق ولا يحصل الآخر على أي شيء، أعني أن التوزيع يتم بشكل فوضوي للغاية. يجب أن يوزعوا بطريقة منظمة بشكل أفضل أو يذهبون من بيت إلى بيت." - جيهان

49 ZZaatari,"UnpackingGender:theHumanitarian Response to the Syrian Refugee Crisis in Jordan," New York: Women's Refugee Commission, March 2014, http:/ reliefweb.int/ sites/reliefweb.int/files/resources UnpackingGender-WRC.pdf.P

50 Lilleston et al, "In Brief: Reaching Refugee Survivors of Gender-Based Violence," International Center for Research on Women, 2016. https://www.icrw.org publications/ in-brief-reaching-refugee-survivors-of-gender based-violence/.

مصادر المعلومات حول الموارد والخدمات الإنسانية

اكتشفت النساء الخدمات المتاحة من خلال الأهل والأصدقاء (80%)، والرسائل النصية (47%)، والقادة الدينيين المحليين (12%). وتباينت هذه السلوكيات حسب المنطقة، كما هو موضح في الشكل 24 أدناه.

وقد وجد عدد أكبر من النساء الرسائل النصية جديرة بالثقة (90%) من الأهل والأصدقاء (79%)؛ ومع ذلك، فقد اعتُبر كلاهما أكثر جدارة بالثقة من التلفزيون (59%).

الشكل (24): أهم مصادر المعلومات حول الخدمات الإنسانية

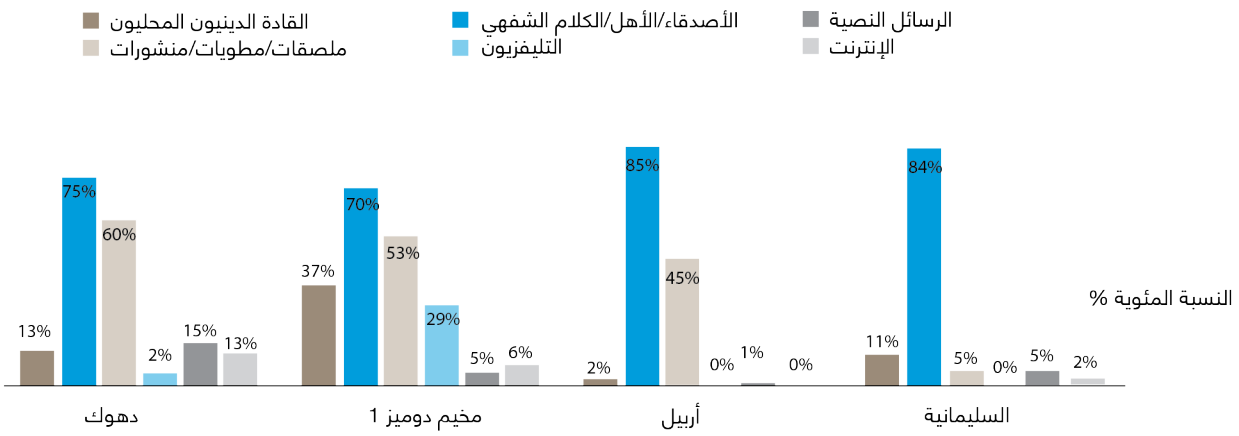

قطاع الرعاية الصحية

تشير الأدبيات المنشورة سابقًا إلى أن الصحة البدنية للاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق ضعيفة للغاية،[51] لكن 58% من اللاجئين حصلوا على الرعاية عند الحاجة.[52] وتشير دراستنا إلى حدوث تحسُّن في هذا الصدد.

كانت النساء في هذه الدراسة على دراية عامة بخدمات الرعاية الصحية المتاحة للاجئين السوريين، وإن كُن أكثر دراية بخدمات الرعاية الصحية العامة[53] (92%) وخدمات رعاية الصحة الإنجابية (83%) مقارنة بخدمات الصحة النفسية الاجتماعية (35%). وقد انعكس هذا النمط من خلال النساء اللائي أبلغن عن استفادتهن من هذه الخدمات، حيث قالت 85% إنهن حصلن على خدمات الرعاية الصحية العامة، فيما حصلت 49% على خدمات الصحة الإنجابية، وحصلت 9% على خدمات الصحة النفسية (وإن كانت هذه النسبة قد ارتفعت إلى 31% بين النساء المعيلات).

ومع ذلك، فقد كانت هناك أوجه تباين جغرافية ملحوظة في درجة الوعي والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية. وكما هو موضح في الشكل 25، كان الوصول إلى الرعاية الصحية العامة والإنجابية هو الأدنى في السليمانية، وهو ما يقابل ارتفاع أعداد النساء الراغبات ولكن غير قادرات على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، مما يوحي بأن اللاجئين في السليمانية يعانون من نقص الخدمات. ويتناقض ذلك بشكل صارخ مع دراسة أُجريت في عام 2014 تفيد بأن 92% من أن من يرغب من اللاجئين المقيمين في السليمانية في الحصول على الرعاية الصحية يمكنه ذلك.[54]

وبالإضافة إلى الصعوبات الجغرافية التي تحول دون الوصول إلى الرعاية الصحية، يعد العوز المالي أيضًا عائقًا أمام الحصول على الرعاية بالنسبة لـ 8% من النساء اللواتي احتجن إلى خدمات الرعاية الصحية ولكن لم يكن بإمكانهن الوصول إليها. وفي المقابلات النوعية، تحدثت النساء عن تكلفة الرعاية الصحية، وكثيراً ما قلن إنها باهظة وتفوق قدرة أسرهن.

51 IA Aziz, CV Hutchinson, J Maltby. "Quality of life of Syrian refugees living in camps in the Kurdistan Region of Iraq." PeerJ 2:e670: 7.

52 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، '3RP: العراق'، 49.

53 يشير هذا إلى الرعاية الصحية الجسدية. يتم تناول الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بشكل منفصل.

54 REACH, "Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Outside Camps: Kurdistan Region of Iraq," Assessment Report, September 2014, http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_irq_kri_multisectorneedsassessmensyrianrefugee-soutsidecamps_september2014_0.pdf, 27.

الشكل 25: الوصول إلى الرعاية الصحية

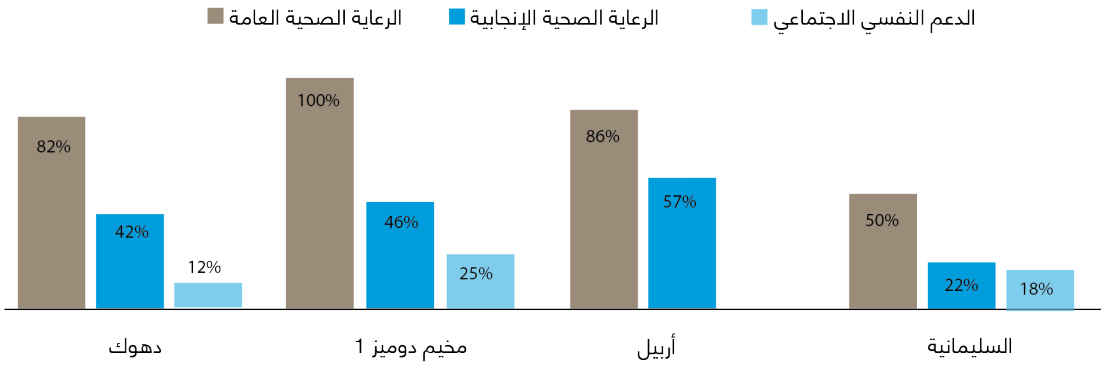

"بالطبع، هناك العديد من الاحتياجات، مثل الرعاية الصحية. على سبيل المثال، عندما يكون أحد أطفالي مريضًا، يجب أن أذهب إلى العيادات المسائية حيث أدفع رسومًا معقولة. فلا يمكنني الذهاب إلى العيادات الخاصة بالنظر إلى دخلنا الشهري." – هنا

إن معدلات الاستخدام التفاضلي المعتمدة على نوع الخدمة الصحية مثيرة للقلق في ضوء الأبحاث السابقة حول احتياجات الفئات السكانية لهذه الأنواع من الرعاية. فعلى الرغم من الارتفاع النسبي في معدلات الوعي والحصول على الرعاية الصحية العامة، ما زالت الرعاية المتخصصة للنساء تكتسي أهمية حاسمة أثناء اللجوء أو الأزمات.

أظهرت الأبحاث السابقة أن نحو 20% من النساء[55]،[56] بحاجة إلى رعاية ما قبل أو بعد الولادة في أي وقت.[57] على الرغم من على الرغم من أن نحو نصف النساء أبلغن عن حصولهن على الرعاية الإنجابية، إلا أن هذه الخدمات لم يتم استخدامها بشكل جيد بين النساء غير المتزوجات (26%، مقابل 50% من النساء المتزوجات)، والنساء المعيلات (31%).

وتُظهر المعلومات المتاحة أن خدمات رعاية التوليد وتنظيم الأسرة متاحة للنساء المقيمات في المخيمات، في إطار خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة التي تقدمها إدارة الصحة بدعم من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.[58] ويتفق ذلك مع النتائج التي خرجت بها دراستنا التي أظهرت أن 1% فقط من النساء في مخيم دوميز 1 يرغبن في الحصول على رعاية الصحة الإنجابية.

وفي دراسات سابقة، أبلغ اللاجئون المقيمين في العراق عن تدني نوعية الحياة النفسية،[59] وأن 54% ممن يعانون من مرض عقلي لم يتمكنوا من الحصول على الرعاية[60]. وفي المقابلات النوعية، جرت مناقشة أعراض الصحة النفسية على نحو شائع، حيث ذكرت العديد من النساء إن ظروفهن قد دفعتهن إلى الشعور بالحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي، خاصةً بسبب الظروف الصعبة التي ممرن بها، مثل نقص الدعم الاجتماعي والصعوبات المالية والإذلال وفقدان أفراد الأسرة.

"جميعنا بحاجة إلى علاج الصحة العقلية، خاصة الآن، لكنني لم أر أي نوع من الدعم." - إسراء

على الرغم من التعبير عن وجود حاجة شبه عامة، فلم تحضر أي من المشاركات في المقابلات النوعية أو حتى سمعت عن برامج الدعم النفسي والعقلي. وقد يشير ذلك إلى الوصم المرتبط بالتماس الرعاية المتعلقة بالصحة العقلية.
53 يشير هذا إلى الرعاية الصحية الجسدية. يتم تناول الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بشكل منفصل.

55 REACH, "Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Residing in Host Communities: Iraq," April 2015, 40

56 REACH, "Multi-Sector Needs Assessment of Syrian RefugeesResidingin Camps: Kurdistan Region of Iraq," March 2015, 38.

57 Defined as pregnant or lactating.

58 UNHCR, "Iraq Monthly Update July 2017, Health," July 2017, http:data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=14195.

59 This quality of life measure is relative to that of refugees in the Gaza strip. Aziz, 7 of 9

60 UNHCR, "Regional Refugee and Resilience Plan (3RP): Iraq," http:www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2017/01/IRAQ 3RP-Regional-Refugee-Resilience-Plan2017-2018.pdf.

الخلاصة

يسعى هذا التقرير إلى إجراء المزيد من التحليل والوصول إلى فهم أفضل لحياة اللاجئات السوريات اللواتي يعشن في المنطقة الكردية في العراق. ومن خلال بذلك، يسلط التقرير الضوء على تأثير الأزمة السورية على النساء، بما في ذلك تقاطع التمييز المنهجي القائم على النوع الاجتماعي، والفقر، وعدم الاستقرار، وإسهام تلك العوامل في زيادة احتمالات تعرض النساء للعنف والعزلة. وفي العديد من الحالات، كما هو موضح في هذا التقرير، تجتمع هذه الأبعاد المتعددة، مما يؤدي إلى وضع المزيد من القيود على حركة المرأة وتهديد سلامتها.

في حين سعى القائمون على إجراء المقابلات لتحديد المناطق التي أدى اللجوء فيها إلى تعزيز التمكين والوكالة، وعلى الرغم من أن النساء أبلغن أنهن قادرات على تولي مهام قيادية داخل مجتمعهن المحلي، فالنماذج أو النتائج الإيجابية للجوء التي تم التحقق منها في هذه الدراسة كانت قليلة للغاية. وعلى الرغم من أن النساء أظهرن قدراتهن، ولم يعتبرن أنفسهن ضحايا، إلا أنهن أشرن بقوة إلى التأثير السلبي الذي خلّفه اللجوء على حياتهن وأسرهن.

وشددت النساء على أهمية تلقي المساعدة بطريقة واضحة ومتسقة. كما أفدن بأن المساعدة المالية لم تكن كافية لتقليل اعتمادهن على آليات التكيف السلبية. لهذا السبب، على الرغم من القيود المادية ومخاطر التعرُّض للعنف، أعربت العديد من النساء في هذه الدراسة عن رغبتهن القوية في المساهمة في دخل الأسرة المعيشية. بيد أن معاناتهن في سبيل إيجاد فرص عمل استمرت على الرغم من استعدادهن وأهليتهن القانونية للعمل. وفي بعض الحالات، دفع ذلك النساء إلى اللجوء إلى العمل غير الرسمي وغير المتسق.

وفي ضوء هذه العوامل مجتمعة، شعرت العديد من النساء أن اللجوء قد زاد من العنف ضد المرأة، لاسيما في المجال الخاص، وأثر سلبًا على حركتهن نظرًا للمخاطر الفعلية والمتصورة للعنف ضد اللاجئين السوريين.

وقد أدت الضغوط المتزايدة التي يفرضها اللجوء، وخاصة عدم قدرة العديد من النساء على تلبية احتياجاتهن المعيشية الأساسية، إلى زيادة المشاكل العقلية والنفسية. وأشارت النساء بشكل عام إلى رغبتهن في الحصول على دعم نفسي اجتماعي يساعدهن على التعامل مع حياتهن كلاجئات ومع التوترات المتزايدة داخل الأسرة المعيشية وفي محيط مجتمعاتهن المحلية.

وبالنسبة إلى اللاجئات السوريات اللواتي تمت مقابلتهن في هذه الدراسة، فقد أشرن إلى تحسين سبل العيش، والوصول إلى العمل الرسمي، والدعم الشامل لأنفسهن ولأسرهن كأساس للتمكين والمساواة لحياتهن كلاجئات في العراق. وبدون ذلك ستظل النساء والفتيات مجبرات على اتخاذ قرارات تعرض أنفسهن للخطر وعمل تنازلات في الخيارات والفرص المتاحة أمامهن.

المراجع

Al Ganideh SF and Good LK. “Understanding Abusive Child Labor Practices In The Shadow Of The Arab Spring.” Journal of Children’s Services. 2015;10(1):76-91.

Aziz IA, Hutchinson CV, Maltby J. “Quality of life of Syrian refugees living in camps in the Kurdistan Region of Iraq.” PeerJ 2:e670: 1-9.

Boswall K and Akash RA. “Personal Perspectives Of Protracted Displacement: An Ethnographic Insight Into The Isolation And Coping Mechanisms Of Syrian Women And Girls Living As Urban Refugees In Northern Jordan.” Intervention. 2015;13(3):203-215.

Eades D. “Resilience and Refugees: From Individualised Trauma to Post Traumatic Growth.” M/C Journal. August 2013; 5(9). http://journal.media-culture.org.au/index.php/mcjournal/ article/view/700.

Economic Iraq. “Cabinet approves recommendation to set the minimum wage to 350 thousand dinars.” December 17, 2017. http://en.economiciraq.com/2017/12/18/cabinet-approves-recommendation-to-set-the-minimum-wage-to- 350-thousand-dinars/.

Gavlak D. “Syrians flee violence and disrupted health services to Jordan.” Bull World Health Organ. 2013;91(6):394-395.

Immenkamp B. “Syrian Crisis: Impact on Iraq.” European Parliament Think Tank. Accessed September 25, 2017. http://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document. html?reference=EPRS_BRI(2017)599387.

Inter-Agency Standing Committee. “Syria Crisis Common Context Analysis Update, August 2015.” August 2015. http://reliefweb.int /report / syrian-arab-republic / syria-crisis-common-context-analysis-update-august2015.

International Organization for Migration (IOM). “Iraq - Impact of the Syria Crisis.” September 22, 2013. data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=2947.

International Rescue Committee. “Economic Impacts of Syrian Refugees: Existing Research Review & Key Takeaways.” 2016. https://www.rescue.org/report/policy-brief-impact-syrian-refugees-host-communities.

Iraq: Act No. 51 of 1971, The Political Refugee Act. 10 April 1971. Available at http://www.refworld.org/docid/560a498c4.html.

Karenian H, Livaditis M, Karenian S, et al. “Collective Trauma Transmission and Traumatic Reactions Among Descendants of Armenian Refugees.” International Journal for Social Psychology. 2011;57(4): 327-337. http://journals.sagepub.com/ doi/abs/10.1177/0020764009354840?journalCode=ispa.

Lilleston P et al. “In Brief: Reaching Refugee Survivors of Gender- Based Violence.” International Center for Research on Women. 2016.

Murray K, Davidson G, Schweitzer R, “Review of Refugee Mental Health Interventions Following Resettlement: Best Practices and Recommendations.” Am J Orthopsychiatry. October 2010; 80(4): 576–585. doi: 10.1111/j.1939-0025.2010.01062.x

REACH. “Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees in Camps: Kurdistan Region of Iraq.” Assessment Report. September 2014. http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_irq_kri_report_msnasyrianrefugeesincamps_september2014.pdf.

REACH. “Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Outside Camps: Kurdistan Region of Iraq.” Assessment Report. September 2014. http://www.reachresourcecent re. i n fo/system/files/resource-documents/reach_irq_kri_multisectorneedsassessmentsyrianrefugeesoutsidecamps_september2014_0.pdf/.

REACH. “Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Residing in Camps, March 2015.” http:// www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_irq_msna_of_syrian_refugees_in_ camps_march2015_3.pdf.

REACH. “Multi-Sector Needs Assessment of Syrian Refugees Residing in Host Communities, April 2015.” http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_irq_msna_of_syrian_refugees_ in_host_communities_april2015_1.pdf.

Sadek G. “Legal Status of Refugees: Egypt, Jordan, Lebanon, and Iraq.” Library of Congress. https://www.loc.gov/law/help/ refugees/legal-status-refugees.php.

Stephen L. “Syrian Refugees and Food Insecurity in Iraq, Jordan, and Turkey.” World Food Programme. 2013. http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/ wfp256922.pdf.

Syria Needs Analysis Project. “Legal Status of Individuals Fleeing Syria.” June 2013. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/ files/resources/legal_status_of_individuals_fleeing_syria.pdf.

UN Population Fund (UNFPA). “Women and Girls in the Syria Crisis: UNFPA Response, Facts and Figures.” March 2015. http://www.unfpa.org/resources/

women-and-girls-syria-crisis-unfpa-response-facts-and-figures.

UN Women. "We Just Keep Silent: Gender-based violence amongst Syrian refugees in the Kurdistan Region of Iraq." April 2014, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/ resources/We_Just_Keep_Silent_final_English.pdf.

UNHCR "Iraq: Act No. 51 of 1971, The Political Refugee Act." Refworld. accessed September 21, 2017. http://www.refworld. org/docid/560a498c4.html.

UNHCR. "3RP: Iraq Monthly Update July 2017. Education." July 2017. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download. php?id=14193.

Van Esveld B. "'We're Afraid for Their Future': Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Jordan." Human Rights Watch. 2016.

Van Rossum K, Altaher R, and Adawiya R. "Running On Empty II: A Longitudinal Welfare Study of Syrian Refugee Children Residing in Jordan's Host Communities." UNICEF Jordan.

Amman, Jordan, 2017. https://www.unicef.org/jordan/RunninOnEmptyII-UNICEFJordanSept2017.pdf.

Women's Refugee Commission. "Gender-Based Violence." https://www.womensrefugeecommission.org/gbv.

World Food Programme (WFP). "Assistance to Vulnerable Syrian Refugees and Host Communities in Egypt, Iraq, Jordan, Lebanon and Turkey." 2016. http://www1.wfp.org/ operations/200987-assistance-vulnerable-syrian-refugees-and-host-communities-egypt-iraq-jordan.

WFP. "Comprehensive Food Security Monitoring Exercise (CFSME): Registered Syrian Refugees in Jordan." 2016. http://docu-ments.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/ wfp291175.pdf?_ga=2.149505398.1341597863.1504976096- 1750603342.1502915762.

WFP. "WFP Jordan Country Brief." January 2018. https://docs. wfp.org/api/documents/788b342281fc434d8688c9148d465 9e4/download/?_ga=2.234167518.1758295949.1522766952- 1952215060.1522766952.

World Humanitarian Summit. "Community Consultations On Humanitarian Aid: Findings From Consultations Within Syria And Among Syrian Refugees In Jordan." Presented in Istanbul, Turkey: May 23-24. 2016. http://reliefweb.int/sites/ reliefweb.int/files/resources/Communication%20with%20affected%20communities-Syria%20Country%20Report.pdf.

Zaatari Z. "Unpacking Gender: The Humanitarian Response to the Syrian Refugee Crisis in Jordan." New York: Women's Refugee Commission. March2014. http://reliefweb.int/sites/ reliefweb.int/files/resources/UnpackingGender-WRC.pdf.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي هيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعد الهيئة النصير العالمي لقضايا المرأة والفتاة، حيث أُنشأت لغرض تسريع وتيرة التقدُّم في تلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ إذ تعمل مع الحكومات والمجتمع المدني على وضع القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وتقف الهيئة وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة بين الجنسين هدفًا أساسيًّا في التخطيط والميزنة الإنمائية الوطنية. كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق ودعم عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

UN WOMEN

Planet 50-50 by 2030
Step It Up for Gender Equality

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA
Tel: +1-646-781-4400
Fax: +1-646-781-4444
www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen